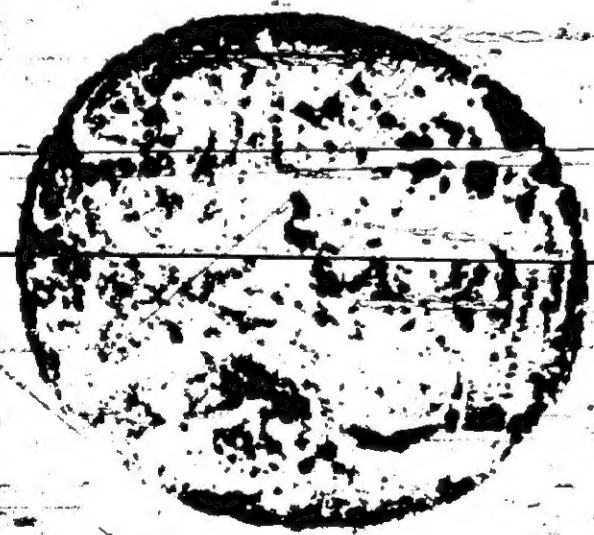
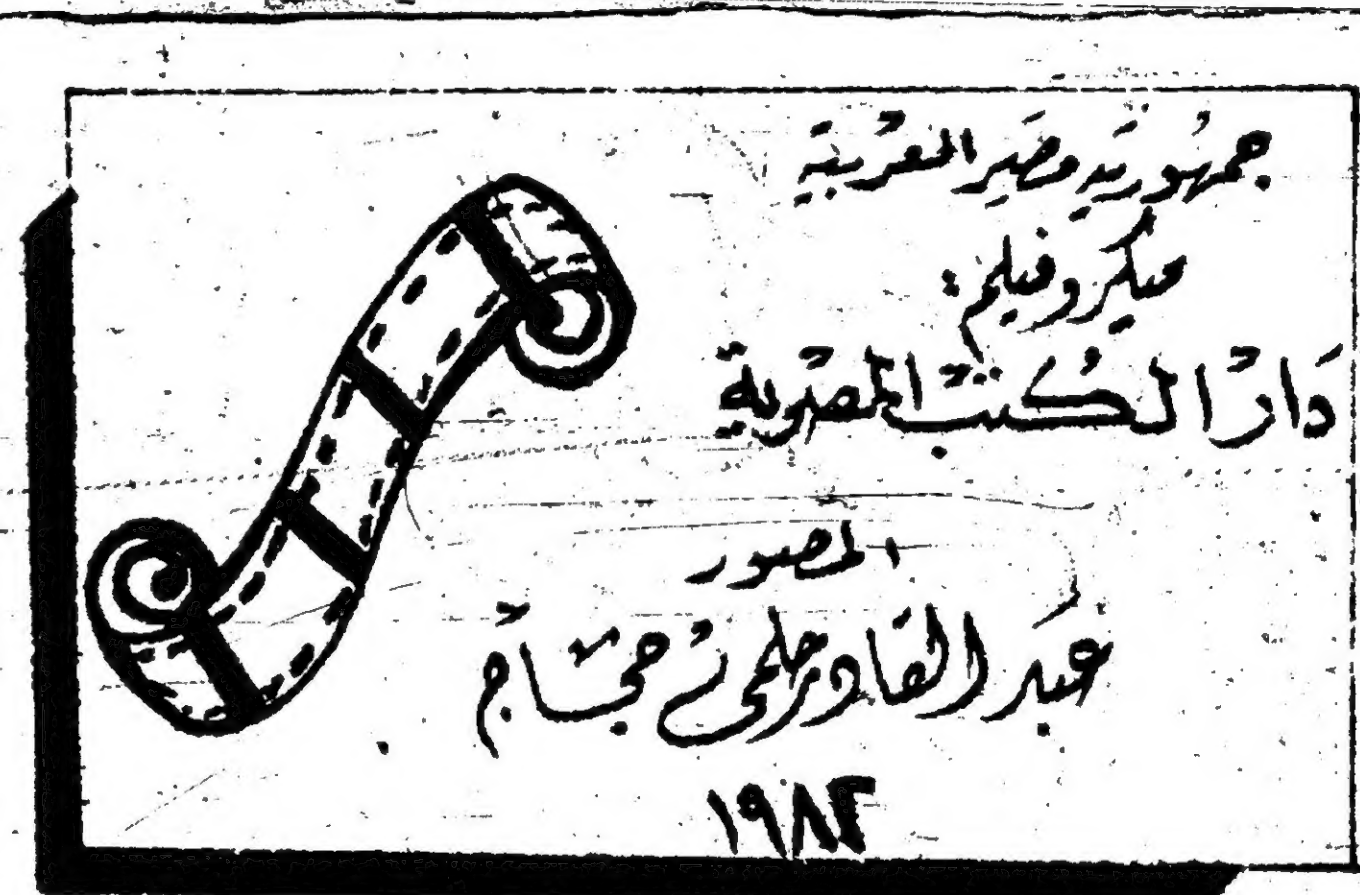


من انوار بني بني قوتي

٩٦



٨٤

انه لا يضر واكثر الامام سكاها ان رادها من ثوب او من الخواص مراعاة الخواص ثم هذا الاعلام
الاسمان او الاسماء في هذه الطريق الاولى وعلى الثاني لا بد من اعلام رجل او رجلين وان لم
يقبل سادهم وان يحدوا الامم وساعدوا المال وعلى الاول لا يحتاج الى ساعده وهل يترتب ان ياتى
من ساعده ان حصل المكان فهو منه وهناك احداهم فان لم يفعل من راسها لا يعلى هذا الوصل عند صدور
من الضمان وهناك عرفان على هذا الوجه من ان الاعلام يخرج من الاخبار او الاسمان على الاول الا ان
عليها فلو فعل من وكور او من عند ادعاء غيرها وعلى الثاني يجوز ولا كور ان يكون عند ادعاء غيرها
وغيرها ولو فعلها مع العذر على ادعاء عند احكام او من وجهان احدهما لا يجوز وهو الثاني يجوز
فان يسعى ان يخرج على الكلام المسمى في ان العلق على الاعلام الاخبار بعض او الاسمان على وجه
الاسمان في حياه عند صدور احكام الكلام الثاني في ان سائر الضمان السعديا فاداد
بالا في كونه لم يزل له السامه على الذهب كما ان من فعل من سواك في الفرجوفا او غير مجوز لولا
او تصدنا انما لو ادعى في السعدي حاله الا انما في تلك الفة بالى ففصله ثم الموطه والاصح ولو
في مكان صالح الامانه لم يزل له الامانه او السعديا بعد عوده الى وطنه فله الامانه كما ان المسؤول
ولو كان يعرف الطريق عرفنا ان لم يزل له احداها من المام والمودع في الخواص الساعده فباعتد
فيما راعاه وهذا اصل البلد فيها ولا يضر ان يخرج عن البلد الى المال او دليله او الايداع عند احكام راد
على علمه الساعده بها او اكل الطريق اسما فلو سارها فممن فان كان الطريق نحو المام عن لان حوز السعديا فكل
الرافع في كور ان حاله اذا كان احدا في كور امم منه في السعدي الساعده بها ولو كان العذر حاصلا
السعدي بعد مدهم في السعديا ولو سار فيهم الطريق فكل المال في مضيقه احواله فصاع صممه ولو يرض
الودع مرضا بجونا او حسن بسمل فكله سلم من اذاد السعديا فكله ان يرد الى المال او دليله واسل
ايداعها على العذر وقال السعدي على الوصيه وان سلمه اليه من الرد او دعيها عند احكام او ادعى
الله وان عجزه او دعيها عند انفس او وصي الله من ورثه او عجزه ولو فعل ذلك مع بدريه على احكام على
وهنا وهناك كما في الفرجو في وجوب الاسماء بها على الامم الوصل السعديا فلو ادعى بها الى غير من اسد
وصيه الله لم يضرها على الصحيح ولو ادعى بها الى غير من اسد فلهها الله وان لم يعلم سعة وان
لم سلمها الله وطلب عند من الضمان والمال بالوصيه الاعلام بها والامر بدها بعد ثوبه وظلهم بعضهم
بعضي ان المراد ان سلمها الله وليس ذلك وهذا ايداع وهو غير الوصيه والواصل الوصيه وهو بها سقط
بالايداع وقد يقال الواجب ايداعها فكل لم يضر ولم يولد من نصيبه في الرافعي واداسه عند ثوبه بعض من

اول

اول ثوبه فمما او لسحق الجلف اذ حصل بعد الموت بالثوب في سريعتي غيرها السهي
ولو فعل قبل ثوبه او بعد وقبل النكاح من الرد فلا ضمان وعلى الوارث اعلام بها يكون المودع
وان يترك بعد علمه من الرد وقبل النكاح فوجهان كما في الثوب الذي الحاربه الريح وقدره وحسرتي
الوصيه بها ان يرضها عن غيرها بالاسماء الى غيرها او يرضها نفسها فمما فاذ اودعني بركه من الصفه
المدون دفع الى المودع فان لم يرض الحسن بان قال عدي ودفعه لعلان فهو كما لو لم يرض وان لا يرض
دون الصفه فلو قال بوب لعلان فان لم يوصدني بركه سي من ذلك الحسن فوجهان طريقا عند اللزوم
ايدع من كالب ايداعها من بركه وبانها لا اعلان لمفها من الوصيه والموت وان وددني بركه فاحد
من ذلك الحسن فكل دفع اليه فيه فوجهان احدهما وبختم السعوي نعم وبانها لا يرضي بعضه من الثاني
وهو بعض كدام الامام والسعيه الرابع وان وددتها عند مدهم صم على المذهب ولو لم يرضه الايداع
او اقرار الوارث وادعاه على انه لم يوص بها فقال المالك فمهمهم وقال الوارث ان المام يوص بها لا يملك
على علم الامانه قال الامام في الضمان فوجهان فوجهان على ما اذا وددت بركه من صمها وادعاه على الضمان وان قال
لا ادرى هل يزل الوصيه لذلك ام لا فان صمها في الاول فما اول وان لم صمها فكل فالاصح فادعوت الضمان
انهم لم يدعوا مستحقا فاصح ان يرد الوصيه لها اذا قال الوارث بركه من بركه من بركه من بركه
ولو بان ولم يزل ان عدي ودفعه فوصدني بركه ليس محكوم او غير محكوم عليه انه ودفعه
لعلان او وددني بركه ان يظن عدي لدا ودفعه لم يك على الوارث سلمه فمجرد ذلك وكذا اذا
قته فمما كتب ثوبه ذلك ولما لم يرد ذلك فادعاه او اقرار بركه او وصيه او اقامه منه بالايداع
ولو كان المودع ادعى الردا والتمس قبل ثوبه ولم يزل لم يلزم الوارث الوفا وقال اس داود عدي
انه يملك عليه لانه لو عانس فاحل قوله الامم وانما كور له اكله اذا ائخذ صدق بركه وهذا
الخاص قال الامام ولو اسدى الامم ان اسعاده مع صوره الاعضاء على قول الامم في الكلبي فكل انما
ادعاه من مرضا غير محكوم فمما الموت او حياه من غير مرض او صاع عليه ولم يزل من الاعضاء ولا يرضي
المهرم من المرض المحكوم بل الاول به ان يرض مع صممه ويحل ان يرض الاعضاء على الصحيح اداطر من الاصل وادعاه
عليه الخ على السور ولم يزل من السعديا فكله الله على الودعه ما اذا اودع ودفعه في مدهم فمما الى غيره
اخرى فان صمها ساد سمى في الوصيه فمما السعديا فكله الله على الودعه ما اذا اودع ودفعه في مدهم فمما الى غيره
ساده صمها فكله السعديا فمما السعديا فكله الله على الودعه ما اذا اودع ودفعه في مدهم فمما الى غيره
مايها وادعاه فكله الله على الودعه ما اذا اودع ودفعه في مدهم فمما الى غيره

اللبس فان كان المرد في موضع الكرم فهو لئس لكم وان كان في موضع الكرم ولو اودعه سا
 مد بها منه فهو لئس لكم ولو جعل العبد الذي يملكه راسا للكرم على الدراهم حتى راي ما فيه لم يضمن
 سواء كان يمدد او يتركه او كان يوطئ او يخط او يوصل الخط الذي يمدد به وزنه الساع فلو ادخل
 معها او درها او ساما ندعها لتعرف طولها وعرضها على صاحبها وحقها فان الزاوية منه ان كان يوصل اليه
 وقال المولى ليس يملكه ولو يولى اخرج الداء ليرها او اوجد الدراهم ليعملها ولم يعمل او ان لا يملك
 يملكها اذا اخطأ في موضعها او في راسها وهو قول القاضي في حاشيته وفي نسخة الماوردي انه ان يولى ان
 لا يملكها على يدها صحتها وان يولى اوجدها لم يضمن في الخطه ولو اوجد الودعه او لا على يده
 في النقص وحقها يمدد في الخطه الدفعية عن يدها لو كان في الودعه في صدق يمدد في صدق
 فوضع راسه لاصرها في موضع يملكه فله فله ولو يملكه في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 الا ان كان قد اوجده في موضع يملكه فله فله ولو يملكه في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 عزمه فلا يملكه الا ان كان قد اوجده في موضع يملكه فله فله ولو يملكه في صدق يمدد في صدق
 ان يملكها على يدها ولو اوجد يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 لم يضمن صاحبها ان كان يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 الودعه من دواب الامثال كالكسور والمانع لم يضمن اليان في اصح الوجهين ومن التواضع فلو يملك الدراهم
 كان لم يملكه الا ان كان قد اوجده في موضع يملكه فله فله ولو يملكه في صدق يمدد في صدق
 يملكه الى مكانه لم يضمن صاحبها ولو اوجد يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 وان يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 اللبس كسوما ولا يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 وعلى الوجه البعدي هو ان لو لم يملكه ولو يملكه في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 ذهبا عده كالعبد ويضمنه لم يضمن ولو كان الودع ماله من رخص للكرم في كل منها درايم فله فله
 ماني الاخر فوجها في الصدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 فان كان يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 فله فله لو كان يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 عزمه درايم صدق ان الودع منها كنه في الصدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 الا ان كان يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق

ما اربعة اصله وحسنه احداه اربعة اصله في صاه بالاسفال والحرى والا لانا لا عزمه عن صاه والاني لا
 وهو على هذا الوجه شعوب فقال اسفل قال ان اسفل عزمه ولا عزمه السب ان ادس البصر
 في نفسه الخطه على الودع خط الودعه في الموضع الذي لو صرف منه لوطع ان روى فاذا انما روى
 على وجه مخصوص فعليه العزم ويملك فان كان يملك المجهول المصاحبها وصار المصاحب
 اساءه البصر وان كان يمدد لم يضمن ربه صور الاولى فان الساعي لو اسودعه اما على ان
 في صدق على ان لا يمدد عليه او على ان لا يعمل عليه او على ان لا يصح عليه ما عزمه عليه او لا يصح
 عليه ما عزمه لم يضمن ربه ولو اودعه على ان يمدد في موضع من البصر ولا يصح عليه فوصفها به ويملك
 ماله لم يضمن صاحبها من البصر يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 لئس بالمدد على الخطه راسا لصدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 اللبس او في حاشية واحدة اللبس من راس الصدق في ان البصر يمدد في صدق يمدد في صدق
 وان كان اللبس وهو في حاشية الصدق فله فله ولو يملكه في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 اذا كان الاصل من حاشية الذي لو لم يمدد عليه يملكه يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 فاسفل ان روى الوجه او قال ان لا يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 معروض اسبى ربه وصدقه يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 فان كان يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 انما لو ماله كسوما على الودع فلا يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 عليها فليس بفعل واد السهم المالك الودعه في صورة السامع ولا يضمن ربه في الودعه
 عند الصدق لا يضمن المالك على المالك يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 فاسفل في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 لم يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 ولا يضمن فليس منه الى يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 اسفل ماله ولم يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 ان يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق
 او يضمن في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق يمدد في صدق

حي سماع مذهب رسلها وحقها الناصر حتى يهدى على راسها اربعة اوجه مذهب في الوكالة اهلها
او صحبه الماوردي والمالك ان احدها سباده لرم والافلا وراسها ان لرم من الاسهاد ناصر السليم
لرم والافلا وصحبه فان عدرا وله الناصر عدد الاسهاد اداكلها وثلث ربا مفعلا وان كان
لصها منه سوا كان عدرا او فاسعا وسط الرد ان يكون الردود عليه اطلاقه ولو كان حجر عليه بعد
صح اذداله وهذا مع الانداج وصا واما به سرعه فسلما الى ولته ولو كان ثلثا هو صواب على من لم
تلقه ولو لم يصحها ولو حجر عليه حجر فليس فلا يصل على الاصحاب ويظهر ان الانداج لا يرفع وسلم
ال كالم ولو اودع كانه ما لا اودعوا انه مسرك منهم بمكلمها عصم لم يكن له سلم اكل الكه ولا لم
عصم على رجع الامر الى كالم نفسه ويدفع اليه نفسه وجه وجهه سلم الكه نفسه ولو قال رد الودعه
ردها على وقل فلان لرم الرد عليه صما كانه فلو اخرج من للكه الناصر للاسهاد وان لم يكلها الوكيل
فان لم يكل من الودعه لم يصحها وان لم يكل من ضارها وحقان لانا صار انما سرعه ردها وحقان موقعا
اخرها انما يحسب سلمها عند السكن وان لم يكل فلو اخرج من والمالي انها فالعصر الودعه وقد عزم انها
حاربان صا ادا اوصى رد الودعه بها وصا وحقا ادا وصدا له وعرف ردها قال الايام ولو قال
رد الودعه الى من صدر عليه من ثلاثي ولا يوصى رد الودعه على الرد اليهم واهل الرد على عن صم وعص
ولو لم يكل ولا يوصى من الناصر والحقان وانه لو كان ردها على من سبب منهم موصد
واحد او لم يرد لها عليه لم يرد لها على عن لاصح في الحقان وحقان قال الروابي لو اودع لص
مهورا للوصية بالاعتماد صل وعليه على كل الودع انه لغيره وكاله الودع بوجه رده رده حمل
ان يقال ثلثه رده وهو العاشر ويحمل ان يقال سوب وكله صا حه فادالم يفرع مع طول الراس
رده كرس وان ذلك اذا وحقان ان يكون وان اخرج من موصد ويحمل في كل واحد من ذلك ان يكون
فصل فصل على ما في الاول اذا كاله المالك الودع بالرد فاذ في الودعه موصد
اكلين ولم يفرع منها او دل منها صا فانه في الخطب والحق في السر والعلل وكون وان ذكر منها كاهرا
لا يفرع والحقان والحقان في كل ما في الودعه لم يفرع موصد وعلته اكله اليه على وجود
موصد في نفسه في حصول السفيه وحق سيع دعواه بذلك المالك لملحه حه وحقان وان عرفت السفيه
الذي دعاه بالاسهاد او بالاسما صه فان عرفت موصد لم يفرع من رده وان لم يعرف واحصل انه لم
الودعه قبل بوله نفسه بالانعام ولو لم يكن معه محال لديه فالتركون لم يفرع ما كان موصد حرام بعد
وخرجه من نفسه عدم العتق وطريقه العرافين اظهروا حصول السفيه فامه السفيه المذموم في حرمه

طريقه

طريقه صاحب السفيه بل ياحدها محلي ولو اطلق دعوى السفيه فكله المالك فيها ان السفيه لم يفرع وليس عليه
الا على السفيه ومن كل من السفيه على التلذذ على المالك على ان العلم به واسي وجهه وجهه على السفيه
وجعل المولى موصد الحسبان والعصم من الاسباب الطامع على طريق العرافين ارجع بوله الاسفيه
طريقه الرازي في نقل بوله نفسه والمعنى اكله العصم بالسفيه قال الرازي وهو الاول السفيه ادا
ادعى انه رد الودعه فان دعاه على من انما به وهو المالك صدق نفسه فان كان من ان يكل طرف داره
وسبب الخاتمه وان ادعاه على من لم يملكه لم يفرع ويحتاج الى السفيه وذلك في صورته ادا بان
المالك دعاه الودع الرد على درسه على النور فان يكل في يده بعد بوله من ردها صمها على الصم فان
لم يفرع دعاه الى كالم وصدع عصم بما اذا لم يكلوا بها وقال ان علموا لم يكلوا الا بعد خلعهم وصور
المالك والحق عليه بالسفيه لونه فحب الرد على ولته فلو كاله الوارث ردها فقال ردها على المالك
او يكل في يده في صا صدق نفسه فان يكل طرف الوارث على العلم به فان قال ردها بملك فانه
فالقول قول الوارث وان قال يكل في يده من الودع في الصدق منها وحقان وادى القاضي بصدق
الودع اذ قال المولى سعي ان يكون الله وسبب ادا بان الودع صدق علم ان الانداج ارجع وصا في
يدار به انما سرعه ردها على بالكه في كالم فلو يكل في يده قبل بوله من صمها في الصم فان قال
المالك انما سلمها الى كالم ولو كاله المالك ردها فقال ردها عليك موصد او يكل في يده قال المولى لا
يصدق نفسه وقال السعوى صدق نفسه قال الرازي وهو الوجه ولو قال ردها عليك فانه بالصدق
المالك وجه وصدع المصنف الوارث وجهه ان لا يرد ما ادا دعاه الودع على وارب المالك وقد علم
الوكاله في رده مقرر في قول جمع الاما في الرد ولو قال يكل في يده من الودع في الصدق منها وادى القاضي بصدق
وحرر القاضي بان المصنف الوارث وصور الودع والحق عليه بالسفيه لم يفرع ردها الوارث في الودع
على غير المالك بانه فاما المالك انما ان يكل الاول لودعه ويذكر الرد او غيرها اكله الاول ان يكل
الاول صدق نفسه فادخله فان قال السعوى صدق نفسه والودعه موصد رد على المالك فان قال السعوى
فاما المالك بعدكم الودع فادانم ادها ودره حاليه واسره ما كان عتقا وان كان باله عزم المالك في
منها وليس لم يفرع منها الودع على الاخر وجهه وجهه ادا ارجع على الاصل رجع الاصل على الدافع هذا
اذا رجا ان العاقد وحق المالك فانه رجا انه اطلع بالادس سبه اده لودعه ارجعه اضا على كل منها
فان رجع على الدافع رجع الدافع على الاصل فان رجع على الاصل لم يفرع على الدافع وان قال القاضي ما دل في
فما دسل فان كان المالك بعد المادس وحلوله والودعه موصد لم يفرع على واحد منها وان كان سبه المادس
وحلوله رجع على المادس فان رجع على الدافع لم يفرع الاصل على الدافع لم يفرع عليه بالفرع وان لم يفرع

طريقه

مستم وقال اصرحون في ذلك فطالوا وهو الاصح وحسنه فلما بالوصف اما من جعل اهلها الصالح
على القولين فها قد مر ان المراد بالوصف السريع وعلى هذا لو كان احداهما باصدا ومفاسر اصول
واصح المادري واحتمل ان الامام معها ان رآه مصلحة وان رآه في تسميتها اوسع وقسمتها فله ذلك وكلام
المادري مبرر في وجه اخر وهو انه يجب على الامام ان يسمعها والطرس الثاني ان المراد بالوصف عن تسميتها دون الوصف
السريع فسمي العلة وسويف في الرتبة الى ان يسمعها عن بعضها او عن بعضها كادفع في ارض الواد وخرج
من ذلك ان الظاهر في ارض العاقل هو ان احسن الامام لما يسمع عليه وطلان الساعي في موضع اخر سمي بالاول
فلو كان في موضع الاول فمراس الاول قال ان الساعي يرون من حال التي احكام ودلالة الاحكام والصلوات
وكل من مام بالامر الذي هو ان دناته وحسنه في اعطاء اهل الوصف دون سائر ويزاد بالاحكام التي يكون من اهل
التي في مصلحتهم واصلحوا في مراده بولاء الامام فكل من لم يسمعها من اهل الوصف التي العروة والوصف
صوت وهو ان يسمع المراد دالة احكام وفضل الذي يسمون في الامام لتولية العصابة وسعادة الصدقة
وكمبر اخوس الى العود وخط الملا عن الدثار وحواس الامارات وولا الصلاه الكفا الذي هو من الاحكام
والاحكام التي واصلحوا اهل حال ذلك يعرفها على ان الاحكام في الارض فلهذا الصلاح في الامام والظاهر انه
على القولين معا يعود بعد الى النكل وهو من المادري وعلى هذا في انه هل يرون منه قضاء عزمه ودلائهم
وهو دسهم وانهم وسماء على القولين يرون احكامها اهل التي واد اوصد مسطورا بمدة الاحكام لم يرون
عليها ولو فصل عن احكام الرتبة وقاضه من ماصول الله شي فان هذا الاصح ان الاحكام ان بعد لهم فها كان
احكامها رد العاقل عليهم وتورع على هذا فها كان حرمه العراني واحتمل ان الامام يعرف من ماصول الله شي
الخراج والخراج واصلاح ما رغب من اخصون والعور فان حصل حد ذلك شي ودائم وهو كاهن النهر وال
ار الصالح ولا يدرج في ذلك لو كان الامام عود بعده عليهم ولا يعلم منه وان فلما اهل الصالح وانه سدا
الهم صرح العاقل الى الصالح فاصلاح اخصون والخراج والخراج فان حصل من على صواب رده اليهم فها كان
وهو صرح اليهم عن الله فلهذا لا يدر عليهم بل في هذا حال بعد الصلح مودع وان هذا يدر في نفسه
فها كان احداهما انه يسمعهم ان يحب عليهم والثاني رد سلفا معاد من روى العام الى قال الامام وكاهن النهر
والمرمور في كنه ان العاقل عن قدر الله وحق الصالح خرج ولا يدر منه شي فاقصد في هذا صوابا كان
وسايد على حسب الذي فيها ساسا في الحسن فان لم يسمع الامام فها كان احكام الرتبة من الحسن وها كان
احكام احداهما وهو قول المحقق العاقل احكام الامام ان لم يدر من هذا قال دسهم وهو اول في صرح الصالح
ولا يصرح عليه من بل اذ اقبل المال عن الوصف الثاني في الصالح والثاني انه يدر العود الذي من الاول في صرح

مصدق

مصدق وزالان فانما الصالح العامة فلا يصرح في الاستعداد واعطاء الامام في حال ولو راي ان يعرفه
سما لم يصرح في الحال فلا يصرح عليه اي واد اوردنا العاقل على الرتبة لا يصرح في حاله ما
يدعو طاهرهم الله فالعاصي والنام الصلوات والاول لم يورع على الرتبة على قدر حاجاتهم كما لم يدر انهم
كان لو احد بعد ما ادر ولا يدر عليه في الحكم من العاقل بهذه السعة يصرح عليه الساعي والاحكام وقال
الامام يورع على قدر رتبهم بالسوة وهذا يظهر على القول بان الاحكام في الارض التي اما على القول بانها
للصالح مستطرد رجوع ذلك الى راي الامام على قولنا انه يصرح لهم انما فان فلما يصرح في العام الى
مستطرد الساعي على قدر ادراكهم الثاني يجوز ان يكون عامل في ذلك وهو الظاهر من اول القول فان
المادري ومن دلي وضع اموال التي يدرها سطر ان يكون سلفا محمد اعارها ملكا والساحه وال
ولي حيا به اموالها بعد عبيد حيا بها سوط اعشار المعونة لملك والساحه وان ذلك صرح به صرح
من امواله فان لم يصرح في حاله ساسا به اخصر في الاسلام واخره والاخراج على سطر ما دلي من حال او
ساحه وان سعي عن اسبابه فان يكون عدا وان كان ساسا به من اهل الدماء فاحرمه حار ان يكون
دما وان كان من المسلمين فاجز الخوض على الارض اذا صار في ايدي المسلمين على صوابه دما
قال المادري احكامها السبع قال واد افسد دما في العاقل ومصلح المال في الادامع لسا الادامع
لوني الامام عن العاصي بعد اذ علم من الادامع بالذبح اليه ان علم بالشي والاقولها في الاول
الثاني الثاني في سعة العام وهو كل مال اصد سلم من مال حرم بالغير والفضل
معد لما دل على خرج النكل الذي يكون احكاما للصداد وحماه ورع ادنا به فانها لا يكون عليه نص
عليه ان ادعى والعهود اخصون وقالوا ان كان في العاقل من كل له احكاما واليه يعود سعة في العاقل
فان لم يكن دسهم الى من كل له من اهل الحسن قال ان في حال لم يدر احد فلهذا لا يصرح في حاله
قال العاقل في الخطب اما يحد ثلها اذا فاس يورع فان لم يدر في حاله دسهم النص هو ما
الزامني في الخ فها كان اموال الخطب موانع لما ذكره الامام فان قالوا ومن احد النكل احكاما
ولا يصرح في العاقل واهل الحسن وقال الامام ان كل من لم يصرح به سعي ان يكون من الصدقة فها كان
وقال ان الصالح اذا سارح العاقل من هذا لم يدر احكاما الحكم ومعنى ان هذا من ملك فها كان
غير معروف فعل والا اصرح فيهم فان لم يدر سارحوا سلم الى من كل لهم اسبابها فانها اهل الامر بعد
والزاعي حكا عن العاقل ملكا واعرضه على ما حكا الامام عنهم وبما ان الامام هو الذي يدر فيهم
السعة كمال كانه بالملك ومصلح كانه بالمال ان كان يصرح وحماه اسأله على حيا به نكل احد ومصلح في

مصدق

على النقص والكمال قال الرافعي واضع بعضهم من ذلك خلافه كما ذكرنا في ناذا فان ياتوا الانام فلا
لاطراف منه واما السوي والرهان اذا خرجوا الوفاة فان ياتوا واحد منهم وكان عليهم لما لم ياتوا
في جوار سلم نزلان فان احدهما سلمهم لما لم ياتوا وان معناه فلا ياتونهم غيره الا ان ياتوا في ذلك
سجدة الابل هو كل ما على الفيل ما هو عند الفيل ورسد للفيل يدرج فيه ما يدرج في رسته الفيل واما ما يقع في رسته
فيها الغنم والحمير والارباب واليهام والاب الحرك كالسف والريح والسهام وكونها واما ما يقع في رسته
كالدرج والعمر والبرس والدرج سوا كان ذلك معلقا به او غيره الذي هو رسته والدرج على رسته
سوا كان رسته او لم يدرج فيه كاحد الفيل وكذا ما عليه من السرج والحام والعود وكونها ولا يدرج
فيه ما عليه من جسمه من سيات وكذا السرج والاداء التي عليها مع علانه وباعليها وما عليه الرسد
الحام والمطعة والسوار والطوق نزلان ومن ياتان احدهما من السب ويطع به السج ان يترك السطحة
ويطع بعضهم به وبها وفي الحام والاداء ان كان الطوق سجد فله واما للرجل فله السج والاداء في رسته
من رسته او رسته ولو كان لا سجد الا لرجله فله والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
الرجل والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
على رسته وفيها دامن ودرج رسته من السج ودرج رسته من السج والاداء من السج والاداء من السج
طريق اسرها منها نزلان احدهما انما هو على رسته والاداء من السج والاداء من السج
سجد فله وان كان رسته من السج لم يدرج في رسته رسته واحد ويحتملها بالفرقة قال ولا يدرج فيه
الرجل او رسته من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
وفان السوي الحمار والحقاب ان ياتوا الفيل واحد منها والرجل في السج والاداء من السج
كان علانه كمالا لرجله معطيه من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
على السج الذي بعد اذا كان رسته على الفيل هو كمال السج السج وهو من السج والاداء من السج
سجد فله وهو من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
الرجل من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
على رسته وعلى رسته السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
السج على السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
السج على السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج

دفع

دفع لكل قسم رسته فان خرج ما عليه اسم الله تعالى او لا الكفر وان خرج غيره الا ان ياتوا
ابن خرج ما عليه اسم الله اولم من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
على رسته وكذا في العسة من الرجال ولد ابن السج وان ياتوا في السج والاداء من السج
الرجل على رسته من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
رجل العسة من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
وكذا العسة في دار الحرب والامن وقال جماعة سجد في دار الحرب ومن ياتوها الا العدة
يأتوا العدة او ياتوا في الحام والعلف ياتوا في دار الاسلام ويأتوا في دار الاسلام
على الاصنام اهلها لو دفع من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
سجد العسة من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
قال اولم ياتوا في السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
العسة فلا سجد سجاد لم ياتوا في السج والاداء من السج والاداء من السج
الحرب وسجد في السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
العسة على ما عصى الحرب او عصى المال او سجد في السج والاداء من السج
الحرب وان عصى السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
وجه ماله انه ان كان لا ياتوا في السج والاداء من السج والاداء من السج
معهم مدد من السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
بعد صان بعض العسة ومن السج والاداء من السج والاداء من السج
الانام والعمال انه سجد في السج والاداء من السج والاداء من السج
فدس القول والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
دفع يقول من اهل الكمال المراء والعسى والحقاب ولدا الكافر الحسن الرابي في السج والاداء من السج
دون السج ودفع يقول فصد الكفار وصد السج الاسد اذ اخرج من السج والاداء من السج
والبحر وصم صلات سالي واداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
سجد في السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
اصنافه ومن السج والاداء من السج والاداء من السج والاداء من السج
او ياتوا وان كان ياتوا في السج والاداء من السج والاداء من السج

وحيث ان عطفها من غير سهم السهم والاصح ان يعطى احد من سهم الفارس من سهم
وانما سهم الولد فعال العاقبي والممول يجوز ان يعطى اليها منه اذا كانت لولده والاولاد احوال
وقال الشيخ ابو جابر والاولاد لا يكونون من الولد وحمل ان يرث الاول على الفارس الاول من الولد
السكن وما قاله الشيخ على الناس منهم ويؤمن ان الصحيح عند الشيخ ان الفارس العاقبي يعطى من الركة وانما سهم
فقد حرموا هذا ما لا يكون عاقلة ومنهم الماوردي لكنه قال في موضع اخر يجوز ان يكون عاقلة للزوجة
ولا يعطى من سهم العراء فكيف وانما سهم اما السهل فان سافر مع الزوج لم يعط منه شيئا وعلى صاحب
عن العلقوم ما اذا سافر بعد وفاته لم يعط من سهم الفارس وان سافر وصدا فان كان ياديه فان كانت
في خاصة الزوج لم يعط وان كانت في خاصة العقب لم يعط على قول وهو يعطى عليه خلافا لما يعطى
القول بعدم وصيتها للزوج بوجه الفقة وان سافر بعد وفاته لم يعط منه الا اذا رجع ثم لا
الاول لوفات في عهد زوجها فان وصفت يعطى عليه لزوجها رجة او طلاقا لم يعط من سهم العراء
ولا من سهم العراء والسائر دون اما السهل وان كانت خاصة لزوج وصورت يعطى عليه فلو كان او وصفاها
لم يعط من واحد منها وان لم يوصها طارا لم يعط من سهم قاضي مصفحة من الفقة والمكة الثاني يجوز ان يعطى
الراء من سهم العراء والسائر الى زوجها اذا كان مصفا سلك الصفة على الصحيح بل قال الماوردي يحسب ذلك
سئل القاضي عن رجل اوصى عليه ولوا من ابواب هل يجوز صرفها الى ورثة العراء فان كان
فانوا ممن حرم صرفها اليهم في خاصة طاردا او املا قال وحمل ان يجوز ان كانوا من يدره معهم في خاصة العراء
كونه قال واستحسنه والمدفوع المتبع وقد اذله المروان هذا الاصل قال العقال ويجوز صرفها الى ورثة
بعد موته ان لا يجوز دفع الركة الى عتد ولا الى معص قال المعوي فان كان منه وسر من ماله
يحمل ان يجوز ان يعطى من سهم المكاس ومن سهم العراء بوجه ولا الى حصي فان كان محمدا يبيع الى ولده
وسئل المود عن صوار صنف الى صنف من الصلوات فلا يقال ان كان يبيع ما كان له من الصلوات واسم عليه لم يخرجه
الى الورثة ويجوز دفعها الى ولده وان كان يبيع مصلدا وسدا لم يزلها ولم يخر العاقبي عليه طاردا ومنها سهم
مرفاهه الخامس قال المعوي في العتادى لو قال له مال ياريد على موتك ووليتك وعلمته من فان كان يبيع
سنة ولو صرفه الى الورثه فصار لغيره لا يجوز ان يعطى من سهم العراء ولا من سهم الفارس فان صرفه في ربه الا ان
احد من سهم العراء وان كان يبيعه ولا يبيع بغيره ولا يبيع بغيره من سهم الفارس قدر ما يبيع بغيره ولا يجوز
من سهم العراء الصنف الثاني السائر والسكن من ماله من المال فاصح موهبا من لسانه ولها من يدره
من يدره ولو كان يبيعه على ما يبيع قاله من غير حرج ولا يعطى فان كان يبيع في اليوم العشر درهم

لزوج

وحيث ان عطفها من غير سهم السهم والاصح ان يعطى احد من سهم الفارس من سهم
وانما سهم الولد فعال العاقبي والممول يجوز ان يعطى اليها منه اذا كانت لولده والاولاد احوال
وقال الشيخ ابو جابر والاولاد لا يكونون من الولد وحمل ان يرث الاول على الفارس الاول من الولد
السكن وما قاله الشيخ على الناس منهم ويؤمن ان الصحيح عند الشيخ ان الفارس العاقبي يعطى من الركة وانما سهم
فقد حرموا هذا ما لا يكون عاقلة ومنهم الماوردي لكنه قال في موضع اخر يجوز ان يكون عاقلة للزوجة
ولا يعطى من سهم العراء فكيف وانما سهم اما السهل فان سافر مع الزوج لم يعط منه شيئا وعلى صاحب
عن العلقوم ما اذا سافر بعد وفاته لم يعط من سهم الفارس وان سافر وصدا فان كان ياديه فان كانت
في خاصة الزوج لم يعط وان كانت في خاصة العقب لم يعط على قول وهو يعطى عليه خلافا لما يعطى
القول بعدم وصيتها للزوج بوجه الفقة وان سافر بعد وفاته لم يعط منه الا اذا رجع ثم لا
الاول لوفات في عهد زوجها فان وصفت يعطى عليه لزوجها رجة او طلاقا لم يعط من سهم العراء
ولا من سهم العراء والسائر دون اما السهل وان كانت خاصة لزوج وصورت يعطى عليه فلو كان او وصفاها
لم يعط من واحد منها وان لم يوصها طارا لم يعط من سهم قاضي مصفحة من الفقة والمكة الثاني يجوز ان يعطى
الراء من سهم العراء والسائر الى زوجها اذا كان مصفا سلك الصفة على الصحيح بل قال الماوردي يحسب ذلك
سئل القاضي عن رجل اوصى عليه ولوا من ابواب هل يجوز صرفها الى ورثة العراء فان كان
فانوا ممن حرم صرفها اليهم في خاصة طاردا او املا قال وحمل ان يجوز ان كانوا من يدره معهم في خاصة العراء
كونه قال واستحسنه والمدفوع المتبع وقد اذله المروان هذا الاصل قال العقال ويجوز صرفها الى ورثة
بعد موته ان لا يجوز دفع الركة الى عتد ولا الى معص قال المعوي فان كان منه وسر من ماله
يحمل ان يجوز ان يعطى من سهم المكاس ومن سهم العراء بوجه ولا الى حصي فان كان محمدا يبيع الى ولده
وسئل المود عن صوار صنف الى صنف من الصلوات فلا يقال ان كان يبيع ما كان له من الصلوات واسم عليه لم يخرجه
الى الورثة ويجوز دفعها الى ولده وان كان يبيع مصلدا وسدا لم يزلها ولم يخر العاقبي عليه طاردا ومنها سهم
مرفاهه الخامس قال المعوي في العتادى لو قال له مال ياريد على موتك ووليتك وعلمته من فان كان يبيع
سنة ولو صرفه الى الورثه فصار لغيره لا يجوز ان يعطى من سهم العراء ولا من سهم الفارس فان صرفه في ربه الا ان
احد من سهم العراء وان كان يبيعه ولا يبيع بغيره ولا يبيع بغيره من سهم الفارس قدر ما يبيع بغيره ولا يجوز
من سهم العراء الصنف الثاني السائر والسكن من ماله من المال فاصح موهبا من لسانه ولها من يدره
من يدره ولو كان يبيعه على ما يبيع قاله من غير حرج ولا يعطى فان كان يبيع في اليوم العشر درهم

مجلس آراء ریح المصطفى علی النعمان

على محكم ومعقول العاقل له ادس روضة سائده وحملوا حسن الموضع ولزم التمسك بالحكم في العرب
 ول ان يخلل على موضع جلوسه سائرته او يوت ويح ادالم مصر بالماله لاسما في سائرته الخلال العدم
 الصلح ودرس على موضع مما هو احسن ولو جاز ان يعامل متفرغ منها او يعدم الانام اذ عاقبه وهناك
 مراعي الصلح الطبرها الاول ولو سوس واحد فليس به وطام منه فان لم يزل جلوسه كثره او تعاند الطمع منه
 نقائه واذ كان كثره او تعاند كان فاقده على ان العبد اليه اذ طمع منه ومن فاقده على ان يعود اليه فخرها
 اشبهها وحرم به الانام والعمال انه ان لم يصرف زمانه في طمع منه الدرس المتوا معانته و يستحق معانته عن
 لم سفل جده سوا كاس العار به لعدو لعدو ودرج اولاد اسفل جده رصونه لئلا يهرله وليس لغيره ان
 السوم السامي ولذا الحكم في معاد الاسواق التي ينام في كل شهر اذ كل اسبوع يوما اذ العدم معقدا ان احسن
 في السوق الا ان يوان يخلل منها انام وان يصرف زمانه في طمع منه الدرس المتوا معانته بكل جده وعلى هذا الطريق
 لو اراد عمن ان يخلص منه في بلد عسبه النصف للحد الحركه والعامله وسيله الله اذ اعاد ليل سبع منه في دهان
 الحركه الاولى والا لخلوس لغير الحركه والعامله اولها لاقى في حركه الاول ومعانته فان كان اذها عتوف
 والاخر بها فلا سبع منه والطريق الثاني وسيله السوم الى النصف ودرج به انه اذ اراد ان يهرله لئلا
 يحسن الله في السوم الثاني فوافق به كافي السعد الا ان يزل من يلهه سائده سبعا اسبعا ومضى كالم
 عتبه عنه كان لغير الخلو من جده فكما ولا سبعا هذا الخلو والاضمار الى اذن الانام وفي سائرته اهل
 الدمه السليم في رده وهناك اهل لا طاع الانام في مدخل كافي النكاح الموان حتى يزلوا الطمع احسن به كالم
 سوا له في دهان الحركه ها عند كالم وهو المصنوع بهم جلوسه وادواله بعد الاذاع فابا احسن
 وهناك سبعا على الاصل الا ان عر لا ودرج والصحيح انه ليس للانام ان يملك ما يخل من الواج عر خاصه الطريق
 فليس فان كان ليس للانام ان يخلع الرابع اربع من المرات على العبد وان كان له انكاحه حرم من
 راه اصح منها قال القاضي واللام والافور للانام ان ياحد عليه اذ لا خلاف في نواحيه من نواحيه
 ولبه وطله على ان يوا له فان قام ويزل بعض سائده في لم سفل جده وان لم يزل سائده في لم سفل جده
 في ارعاه ان سوا اذ كان نواحيه وهناك عتبه هذا ادالم بعد رله الانام من فان مددها تحمل ان حال
 اربع في مصرها وكمل صلابه وقال ابن الجبج والردائي وعسها ليس طرعه اذ اقام وعمل سائده
 لم يزل لغير ان بعد منه فكما قال الا ودرج واصل الخلال الاضمار في ان يزل الانام في المعاند
 معصوم على لغير النصف والبيع من الاضمار اذ رط الطر محمد فمراة خلاصا من اطلاق ومع عدم
 كالم عتبه في انوا لئلا لئلا في بعض معاند الاسواق المعاند لنا وعمرنا

وقال القاضي يهرق الموقوف على سبل الخير الى اهل الزكاة الذين يحدون كاحصهم دون العاقلين وقال الانام
الموقوف على جهة السوار والخير صرف الى جمع الخرب على الراجح طالع دبل ان قال على جهة السوار صرف الى الاكابر
وان قال على مصارف الخير صرف الى مصارف الزكاة وقرا الصبيان وقيل اقرن بينهما على طلب الراجح على ضرورة
الى بلغة وبلغ المسكين من اهل الزكاة واصطاحه العاقل وسد الخور ودون الموات وعين وقال هو القاضي
يهرق ولو جمع بين سبل الله وسبل السوار وسبل الخير قال الراجح قالوا صرف اليك الى الفقراء والمساكين
والسبل الى الفقراء والمساكين والعاقلين واسر السبل في الزكاة وهو كالحق ما تقدم عليه وهو ان
لما تقدم عن القاضي ولو ورد على مصارف الزكاة صرف الى مسكيناها الا العاقل دون التولية صلاح دفع الودع
على الفقراء والمسكينة وهم المسكولون بحصل الفقه منهم وسد بهم ولو فعل فاعله منه وقال القاضي
اذا دفع على الفقراء صرف الى من يعرف من كل علم ساقا ما من بعده بها او يهدي بلادى لو وقع على السعة
صرف الى من بعده بونا فضلا وسعة السبل ولو وقع على العالم قال الماوردي يهرق الى اهل الدين دون
الغنى واجبا حادثة دفع الودع على الصوفية وهم المسكولون بالعبادة في كل احوالهم قال القاضي انما
صنفنا بالاكل والربح والساع وقال القاضي لا بد في الصوفي من العدالة فلو ان بعضه رد بها الزكاة
لم يكن له احد من عليه الوقت وعمل الحرفة ولا ناس بالسيح والكاظمه وناس بها اذا كان بها كالحا احيانا
الراية في كتابه والراجح قدره على الالساب والاسغال بالوعظ والدرس والان لا يكون له سبل
مكتسبة الزكاة اذ انما دخله خسر ودفع منه الزكاة الكافية والعروض الله واليدان يكون في ركة العظم
اذا ان يكون من العالم في الراجح معوم للمخالطة والاساتير مقام الدين والاساتير ليس الرفع في يد من عالم في الدنيا
ولغيرهم انما هو من الودع عليهم دفع او من من دكوا اذ لا اوان رضوانه رانا الله اذ كان على دينهم
واحوالهم بله الدول عليهم للوجه صوفيا وليس لكل من في المصوف والاساتير انما هو بعضا كفا وقولهم
العلم حجاب وقال القاضي العاقل للفقراء اقامته في الرية وساول معلومها وليس للمصوفين سبل ذلك الزكاة
وعلى الراجح الى كذا انما الراجح الودع على الصوفية وليس للمصوفين حد يوقف عليه ويصح الودع على الفقراء والمساكين
العاقلين والفقراء وان كان ذلك من مذهب الفقهاء والظاهر اختصاص ذلك بالفقراء وانما هي من
ذلك في حال روضه وفرضه اكلان المعدم في حوا صرف الموقوف للفقراء الى من يوقن من فقيرها دفع على سبل
الادان والفقير ليس ليس عليه دفع على الفقراء دفع الى كل من مر الزكاة طه سوا كان جائلا او ادا لا صرف
على من مر اعطيه الا ان تحول من ذرا في المصروف الى من مراد لو بعض انه كسب كسبه منه وصداه لا يكون
الا الكاظم ولو قال في مصاف الفقراء لم يقط من منه بعد عطفه ولو دفع على الارفا الموقوفين لكان

صرف باسمه، أو بظاهره، أو بعينه، أو بأمره، أو بحضرة، أو بموافقة، أو بإذن، أو بتفويض، أو بصحة، أو بغيره، أو بغير ذلك.

4

او مد منه في رسول الله صلى الله عليه وسلم صح في اصح الوصص فالوصف على علم الدار في سبل الله
 وقد على دار او حاسوب بعد الحاصل في آية لاصح الا ان يقول وصف على علم الدار على ان يكون حواس
 حار حواس صح على اظهر الوصص ولو وصف على علم الدار كان الاورد في ار كاسه الا ان يكون حواس والا
 فلا ولو وصف على الفصح ليعرف لعله ان كان العصور والصور الاصح فان الروايات ولو قال
 على الفصح الناس ان يكون او على كل شيء لم يصح فانه قال في سبل الله من الاصح الوصف على السند
 والروايات والعاشق في الفصح وقد على السبل لانه جعل مصرف هذه الجهد دفع من مصالحهم وحالهم الا انهم
 والعراق القسم الثاني ان يكون على الوصف علمه معساليا واحدا معساليا او اس معساليا
 معساليا وسرطاني الوصف علمه او لا يكون موجودا ولو وصف على ذلك ولا ولد لكل في صولون كل ذلك
 الوصف ولد الوفا على من يولد له او يولد لغيره ولو وصف على سجد او رباط نسي ولد الوصف
 على صرا او دابة وليس فيهم فصح وان كان فيهم فصح او رباط نسي ولد الوصف
 دار يكون احدا للهلك فان الوصف لملك للعش والسعد في قول والسعد خاصة في اصر صبح الوصف على النسي
 سوا كان الوصف سلبا او ديبا وعلى الفاسق ولا يصح الوصف على الخري والبريد واخبر على النسي في الخس
 وصح بان فار من اهل الوصف معساليا كاو وصف على اولاد وله ولد محس من ولد الوصف له صفة
 ولا يصح ولو وصف على عبد لله الحلق لكانه منهم اصح او صامد العول ماله لا يصح وقال لكانه هو يوسع على
 العول ماله لا يملك اما اذا ملكا ملكا بالملك صبح وصرف ربحه الى سدة فاذا عس عاد الله قال العول
 والرافعي وقال لا يصح على هذا مسلما بلونه عبد فلان في الوصف او رباط نسي ولد الوصف
 في الوصف على النسي لان النسي لم يحرمه قاله لا ورد في ان كان الوصف على سعة الفصح لم يصح لانها على سدة
 وان كان النسي ناسك لربحه حرمه الوصف على الفصل المذكور اما اذا كان الوصف قبل استقلاله او
 سوي على ان السيد له الوصف في قول الله والوصف وقد مر ولد اهل الدر وام الولد ولو وصف على
 مكاتب قال اصح او صامد لا يصح وبما سئل في ذلك في الوصف وصرف العبد الله في الحال وام
 حله اذ عس عبد الاطلاق وان قال صرف الله مادام فكما سئل اسما صامد اصح بان ان الوصف يقطع الاول
 ولو وصف على النسي صح وان لم يصح فان صرف النسي فصح فاكلم في اصر طاع ما دفع الله كافي الزكاة ولو
 وصف على عبد لله او ام ولد او مكاتب لم يصح قال الروايات في المكاتب وكمل عبد حران ولو وصف على ماله لم يملكه
 والملك لم يصح على النسي وصار النسي او النسي لانه في وقال ابن الصباغ هو طاع المذهب وسئل عنها سدة
 صبح كان محاسبا وصرف الوصف صبحا واخبر العول صرا او صامد لا يصح بان قال وصف على ماله سدة فلان او

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

بأنهم هذه العربة قال المثلون اما اذا قال وقت على الجوس او الطود الكاح لم ينج قطعاً وذكر بعضهم
انه حور وكلام الغرالي سراً له وقد قال بعضهم لو وقف على دابة مسندة ينج ولو قال وتعل على هذه الدابة
او ينع هذا العبد ما عسى ثم بعد على العربة لم ينج لان الوقوف عليها ادراج وهو على الدابة والوقوف على
الرجل فاذ اناب العبدان معاً الوقوف كان مجهول الحرف وان قطعاً لم ينج الوقوف لانا وهو صلاته
والوقوف على عدد الساس الوقوف على النائم مائة خرج من كلام الاحكام في بعض مسائل الفقه
في ان الوقوف عليه ملك حاشية من الربع ملك صانه عند الوقوف او الملك لا يملكه الا بغيره وسأنا
منه على القول بما الموقوف على ملك الوقوف ثم سئل ان الوقوف عليه كالملك في ان ينع الموقوف
على ملك السائر او في ملكه الاخر ثم سئل انما على القول الاخرين فظهر ان قطعاً ينع على ملك الموقوف
وخرم به الاوردى قطعاً سواء الملك الاصل ام لا واسدك موقوف الركاء فيها بانه ان كان ملكه
الركاء خرج لو وقف على احد اسر على الامام بان قال وقف على احد كالمسح عليه وقال ابو محمد كمل
ان ينج على القول بان الوقوف لا ينع على القول ويوجد بالناس بان ينع احد من غيرها واقامه الغرالي فيها وقال
انه خرج على القول بانها فيما اذا وقف احد عده وقد وجد هذا السعة في بعض منكر ومناه عليه قال اذا اناب
ولم ينع في الدابة سعى ان يكون الدابة موقوفه من قطعاً عليها فصل في وجه الاسان على اوجه
انها واجها عند الخمر انه لا ينج ويست الى الصواب في عدم دانها انه ينج واحسان الصلح
واسمها الرواي بانها انه ينج ولغو الصاحبه اليه قال الراعي وهو ساعى انه لو وقف على قوله وقف
يخرج ويضحي ان يورد في الوقوف على الحور قطعاً وهو ساعى على الوقوف المتقطع الاول وانها انه ان
استعمل الوقوف لوجه ينج وان قطعاً لم ينج وهذه الاوجه سمد كل منها فردد الغرالي الى ان
سج وكفى فيما اذا وقف على ريد وشرط ان ياكل هو من بار الوقوف او ينع به فادام صيا اذ هو اوجه وكفى
ما اذا وقف على العربة وشرط ان ينع من ربع الوقوف فانه قد ينع وسه فالواساح ارمها في الدابة
للساقي ووقف الساد شرط ان ينج من ربع الوقوف احى الارض التي في دابة ما ينع وقعه على يده
الغارى واروى من صاف ربع الموهه طريقه انه ان ينج على اولاد انه الارض صميم له اولاد ويدر او صانا
نقص الوقوف ينج ويكمل موقوفه ارمها الى صام من ذلك فحكم له في الاول ينج ولو وقف على
العربة فانه في حواير العرب الله وهما اوجه وهو صوان الحج ايجاد وخرم به الماوردى والرواي وقال في
سنة ارمها لاربع والاربع عند الغرالي لا اخرج به السعوى قال ولما كل وقف ملك الوقوف عليه ساعى عليه
لا ينع الى الوقوف وان كان ملك الصفة كلف بالوقوف على ما على ما على والادى ووقفه للدر في كونه

فه وان ينع به لانه ليس يستحقوا ملكه وهو ملك ما عدى عن بعضهم في طرس صحة الوقوف على دابة
على ولله ثم ينع على قدسهم على العربة فبان ولله وهو احد وره قال الماوردى والرواي ينع الله
ويكون حصه للعربة ويصرف الباقي الى عده الورى ووجه افعى الغرالي قال الرواي وعلى القول بصحة
سعة فاصلة لوربه فانه جعله على يده موارسهم يكون منهم لذلك وان اكل او سوى يكون بالسوية
ولو جعل الوقوف النظر لعهه وشرط له امر السل بوجه الشرط وهما يندان على ان الماسي اذ
اذا عمل في الركاء هل ينع الله من سهم العاقل ومن وهما وخرج ان الصلاح والنوى الصه هما
اما لوسط الرضا على السل فليس الا عند من ينج الوقوف على يده وحب ينج في حقه فهو مستطاع الا اذا
في ملكه فولا ان ياكل وقطع بعضهم هما بالكلان ولو وقف على يده وردد ينج في حقه وفي خلافه في حقه
ردد يولا ان لم ياكل كان له نصف وفي النصف الا ارمها ارمها ينع في رد في الحال وانما ينع
الى امره بالناس الى الوقوف الى الموقوف ينع في رد وبالله ينع الى الوقوف فادامه في رد
ولو اورد في عده في الوقوف العام قال الماوردى ان كان مسافع الوقوف مستحقه لمرادى السعد وبالله
وكان فيه لعنه ولذا الحكم وان لم يشرط وان لم يشرط على اصل الامانة والوشرط ان ياكل من بار السعي والكل
عينا كان ينع لم يخر على الذهب الذي عليه السعير ولو وقف على يده وعنه كالموقوف عليه وعلى العربة
يكون ما فعله لشفه ما على يده او اكل في حقه ووقف على العربة وهما ولو وقف على يده على يده
ثم على العربة في حقه وهما ينع على الذهب ينع في لاند الموقوف ووقفه في حقه عده قال
الماوردى وسعه الرواي ينج وليس ينع على عده ولو ينع لم ينع في الحج الى العربة فان عاد الى الاسلام
عاد العرب الى الحج عده والظاهر انه ينع على حقه الممانه في حج السعير ولو وقف على الهاد عده في مواريد
الوقوف على حاله ينع الى الحاحه ينع الحاد من ليد فان فرغما على الوقوف على عده ينع على الوقوف
فوقها احد ما سعى فقه سئل الى دسه ودرهم اذ افا ان ينع في العربة وبالله انه ينع من صانه
فادامه عاد الى العربة دون درسه الا ان يكونوا من فقرا خرج وند صعد على العاقل بعد عارها
صرف مصارف الروان والكفار ينج وكان يكونا صرف في العربة والاسان لان الظاهر انه اوجه ولما ربه
والحاكي العربة لاند كاه عده وعمل المولى عده انه ينع في المواريد والرواي والظاهر ان كاه
في دسه ولما ربه لم ينع عنها لان شرطها ان سئل الملك في سهم والمواد هما حصل على ملك الجعفر وهذا
سعه عده عن عمر الرزالي قال في الوقوف على يده على يده للسعد وحصل في حقه في حقه
والظاهر ان كاه عده او ينع على الطريق فان كان ينع في يده او اذن بالدين في ارمه لم ينع في حقه او لا ينع

[illegible][illegible]

35

هل يحل على صفة الموضوع قال المصنفون كل عليها وقال المحدثون لا فان انهم اليها سيروا
 لهذا ادلتهم انما اللفظ فان انهم اليها بعض العاطف الوقت المتعدية لقوله صفة محرمه او
 موصوفة او محسنة او موصوفة او علم من احكامه كالقولان صفة يدان على ان لا سماع و
 الوقت موضوعا لغيرها اليها كقولهم بالفرج وانما لا يكون صفة الادلة الا من معا قال
 الرازي وانه انما احد هذا القائل في قوله صفة موصوفة مثل هذا المعنى وان هذا قول
 من ذهب الى ان المحرم والماسد ليسا بغيره وباليها انه لا يجرها من اللفظ بالفتح ورايها
 ان انما صفة الى من انما هي صفة كالمسأل صرح والافلا وان انهم اليه من الوقت ان يواها
 فان حيز ذلك مع بعض القولان لبعض او لبعض صفة علمه او علم صفة الدار لم يلحقها
 وانما صفة الى انما عامه بان قال صفة يدان على المسأل او الغراء فوجهان احدهما ان يكون
 موصوفه فلنحو جعلها عامه في ادان في الوقت صفة في العاطف فلو ادعى المصنف
 علمه الوقتية فان صفة من كاهن ايضا وان لدية صفة محسنة او غير محسنة وباليها القول
 هل يكون علمه بغيره فان كان على انما عامه فالغراء والمسالن اوله بغيره كالمسأل والمرتبط
 عليها والعار لم يشرط انما القولان جعلت هذه الدار المحسنة ووجه هذا انما يكون بغيره
 قول بغير المحسنة ووجهه كالمسأل من صفة وان كان على بعض واحد فان او كقولهم انما
 عند الدان في حرمه فاعلم انه بغيره ونكون بغيره بالاحكام فان كان الموضوع علمه من اهل لولا
 وان لم يكن فالص والحقون بغيره ووجهه فان كان الواصف فالحكم في القول فالحكم في قول المصنف واليه
 قال انما الصلاح فلو لم ينع بعد قول الولي ورد لم يرد بغيره وانما هي قبول ان سماع في صواب
 القول عن الاكابر في البعد وباليها ذهب الى المصنف وحرمه في كونه وجه الرواية وانما هي
 الصلاح انما لا يشرط ووجهها القول بغيره انما الملك في القولان سئل الى القولان علمه فاما
 على القولان الاخيرين فلا يشرط بغيره وقال الماوردي وسعة الرواية بغيره على هذا انما يشرط
 القولان في تلك العلة عند حصولها ولا يشرط القولان بالقول ويلي الاصل دليل على الرضا او بغيره
 فله تبادل عليه وبلي الرضا من والآخر في كل من عالم بغيره فان كان بغيره للمصنف ان سماع
 جعله كذا فعل بغيره والاقولان القولان احوال بغيره على من معه والاسمي بغيره على الغراء وعلى هذا القولان
 لورد الموضوع علمه الوقت بكل وادعى انما انما علمه للراعي والحوار في صوابه انما لا يرد
 بغيره على القول بغيره القول ولورد في رجع قال الماوردي والرواية ان رجع قولان حكمه بغيره

الاخر وادى بالكلية وقال الامام علي بن ابي طالب رحمه الله عليه وادى الوفاء على نفسه
 او الخلق وبقا على نفسه ثم على العترة وبقا بالذهب انه لا يخرج على نفسه اذ قال في مرض موته وبقا على ولده
 ثم على اذ اذاه ثم على العترة والولد وارث وبقا انه ما حل اوصيحه ورد ما في الورثه او اطاره وادى الامام اسدا
 عكبه قال الاسمان وهذا هو اول الصبح وقال الامام لا وجه للادوية ولها الوفاء وبقا على رجل
 ثم بعد على العترة فان لم يصح بطريق من اسكان ذلك معصية الاستخفاف بغير ارض من ذلك او لا يكون موصوفا
 كما في الصور الاولى او محدث للوقوف عليه لكان معدوما كما لو قال علي بن سويلي او مستقر من اذ ان
 فلا بد ان العلم يعرف الى المذكور ما في الاول بعد ارض الاول والاولاد في السابعة بعد وجودهم
 وانما في اكل الراجح العاشر منه لعمد اعمدها وسبب الى النص وقال الشيخ ابو حامد هو المذهب واستحسن
 ابن الصليح انه ضرب الى الواجب وعلى هذا في سبب الوقف في الحال وهناك اعمدها مع سائر الاسمان
 وبما لا وهو مله والوقف معلق على سرية وسيله سبل الخلق بعده حقه قال الامام بعد عرف الواجب
 في العلم في وجود الشرط واظهر حاله يعرف في اكل الى ارض الناس الى الواجب الى روال المانع وعلى هذا
 فالتمسح كما في المصطلح الاخر في اسرار عدم سائر الاحكام وبالله انه يعرف الى الصالح العاقد درهما
 انه يعرف الى الناس ونامها انه يعرف الى من ذكره ما في دل من مصف بعد الاسمان فيقول الى الجاد
 الاعتناء في قوله من مستقر من اولاد وصير وجود المذكور او لا يعتمد في سبب الوقف على عترة
 الاعتناء بغير السبب في قبول وقف الاعتقاد على قول الصبح ووقف الاسمان العترة الرابع وان لم يكن
 روال معصية الاستخفاف كما اذا وقف على رجل يقول ثم على الناس او على من علمهم اذ على ولد ولا ولده
 العلم في اكل الى المذكور انما هو السبب في حاله ولفظ الاول وبن صوره ما اذا وقف على معصية
 الوقف عليه ثم على العترة علم فصل وبقا بغير اليموله او لولا لا يغير فردد وبقا بالهي انه يريد ردد
 قالوا وهذا اول الصبح من الصور المتعدية وقال الامام لا وجه للادوية قال فان بقاء بالهي ايج ان جعل
 ردد فانما حقه يعرف الى الناس في الحال لظهور عترة الواجب في ارض الله ثم
 المعلق للعلمي كما لو قال اذا طار اس السم منه وبقا له اعل ردد او على الناس بطريق اعمدها للعلمي
 العلم بانه لا يصح والى الناس لان في العلم الاول كما لو قال علي بن سويلي هو معلق ضمن وهذا
 معصية صحيح هو اول بالكلية وقال الامام ان اصحاب اكل القول ما كان على بعض دوله عليه بعد
 وان ارض الله ان كان عليه او بعض ولم يعمد عليه لعمد صحة ما ان الغنى الشرط فانما قال العلم في دوله
 ارضه في دهان معلق النصارى على العدم متعدد في كل ما سئل به الا ان سئل به معلق فيقول

16

[illegible]

مہم علی اصل

الموقف

قال الشيخ ابو الصالح الاظهر الاقوال انه عطف على الرضوخ في الحصة الشترية ويصح فيه ما لو ان لم يعظم الله سبحانه
الرضوخ فعلى بعض مذهب سوره له يستعمل منه الله كان الوارث له للحد او العزم السابق قال العليل لو
حلب اسنان من اسنان الله ما لا في بلاء من الناس فاسمهم ان العطفه وكان يورث من يورث فلا عطفه
منه لم يخل له فالعقار وكذا في من وجه من مال العالم او سر سعيه التاسع بر الوالد بن توريه
كل واحد منها ثم وصله الدم سدور اليها ورفها هو الاصل اليها ومعل الكل معها فاعمل ما سهرها فالس ميساعه
ويصل منه الاصل الى صديها وانما يعمونها فهو كل فعل سا دره الوالد ويحيى ان الناس ليس مع الله ليس
ويصل من عاصيها في كل باب ليس عزم في السهام قال الشيخ ابو الصالح ولا سهرها انما في القول بعض اصحابه
له السقوط العلم والسمان غير انهما لان هذا المطلق بعد ذلك ويوفد الشيخ عماد الدين في صراط العيون
وانما صلة الدم فمعلد مع فريده فاعده واصلها عزمها في دفعها وكفيل ذلك بان ما لان في الصا
خاصه او حريمه او راسه في حق العاصي يجوز هذا وانكاسه وارسال السلام الله ويورثه قال الغرالي
واركان في بيان احد ايوه سبه ودرما للاكل منه فليسقط في الاستماع فان عزمها كل من يسل صغير العلم
ويطويع الصغه واللاج والاحد قريب من الايوس فان صديها مولد قال وليل اد البسته انه يواس
سبه دكانه سخط لورده فليسقطه وليل من يديها ويرى اد اعان وكهدان الصلي في الصغريه
العباسي بسى الوفا ليوعد بالله وبغيرها اشجها ما يوكيد ويكن اعطاه لاهه سره لا عزم لاهه
العزم الامام الصي قال الغرالي واصلان الوعد اما طور لدا اذ لم يزل في عزمه من الوعد الوفاه اما لو كان
عازما عليه ثم بدله فليس بكد وسبح ان عزم الوعد وعزم من الاضمار المستعمل بعهده انما الله يخرج
عن صوره الكذب ويكتب اخلاق الوعد اذا كان الموعود به حارسا ولا يربط على ركه بغيره

في باب العطف ومن يشك في ايجاب اسم الى اللفظ ايجابا واما
بعضا فقال هو الذي يلفظ البسي والشي الملتصق على الصي طال الامتداد في اللفظ بضم بالسر يكون
وما كان خروا ناسي صلاه قال عن زيد فكل اللفظ على الصلاه فكلها صلاه ما ان احد في اركان اللفظ
والثاني في احكامها السام الاول في اركانها ومن يلفظ الالفاظ واللفظ واللفظ الاول الالفاظ
وقو معروفون لغه وعرفا قال القاضي واصل الالفاظ اتمه من صفة الالفاظ في من وانها
اللسان ان شاء الله في اللفظ عليها علم الامانه او الالفاظ فيه فعلان في الرل سلطان الاولى في
وصف الالفاظ والواحد انما يكون اسما او فاسفا فان كان اسما يبي وجوب اصداره عليه
ومنا طريق ايجها منه فوان ايجها الله لا في والماني سريلها على حاله فان وجدها في موضع عطفه

صياها

صياها لور لهما ان يكون في سمر الصفاق واكويه وجب وان كان في موضع عطفه على صياها
لور لهما لوط ودره لا يورثها الا الاصل في كذا والالب وصحي الامام والوالي العطف ما لا
والرابع انه ان كل اسبق امامه منه لم يك اصدا فطعا وان عطف على طئه الامانه فعدان قال الغرالي
اكن ان يقال ان كانت اللفظه في موضع لور لهما منه لم يصح (باطر) اذ صله الا الاصل في كذا وان كان
في موضع كذا فان عطفه بعد في صولها كذا انه لم يورثه وان لم يكن كذا في موضع فكل الخلاف
فلا لا يك فان كان دينا امامه منه على اسماء وحقان اصحابهم وان لم يورثه في حوار الاحد
وحقان اصحابه يجوز وقطع به الامام وسبها بالوجه في المصالح للفضا او الما من على سبه
من ذلك سبه او صدا صولها لا في الالفاظ ولا في كذا والماني لا في كذا اد ادق باقائه
فان لم يورثه في كذا الامام لا في كذا اد اوس بالامانه وحرم ان لم يورثها والاربع كذا
اكالس وكاس في كذا اد اوس في كذا وكذا في كذا في كذا ما عزم والسادس ان كان عطفها
وان لم يورثه لم يك وسوا فلما في الالفاظ او الالفاظ في اللفظ اد اصاب لاهه لم يخل في
بده كالورث اطعام المضطر حتى يات لم ينفه وذا لور ان قال ان يورث او حرم فاك
على اعادة ولا ينفه لور له قاله السدي في الردائي وهو محرم الامانه في حوز الاسهاد
على اللفظه وكفل ومن فوان اصحابه الله لا في كذا وقطع به محرم وكذا في كذا في
الاسهاد على اللفظه فان فلياح كرهه صمها وقال اس داود لا ينفه في نفسه وحقان اصحابه
سهر على اصحابه دون صياها فمعل وصرت لفظه وكور لوصفها فوط وصحي السعوى حرم
صاحب الكافي واليا في سهر عليها وعلى صياها وقال الامام سويح الصفا ولا يورثه بل يورث
بعضها وحرم به الغرالي وصحي النووي قال الامام وصي معامس كذا صياها لا اراد سبي الى الحرم
بل من وكذا في الاسهاد ودر صياها السام على خلاف الا في انه لو صر في ادائها واسوي صياها
فكل من فيها الله ذلك ام لا من السبه والخلاف اصحابه الصفا الى خلاف في وصوف دلها
في المعريف فان اوصاه بها اول وان لم يورثه بها وحقان الرل الثاني الملتصق وهو من لاهه الامانه
والولاء والالفاظ في اللفظه هي اللام وهل المثل فيها الامانه والولاء او الالفاظ فيه فعلان
وحقان سبها القاضي في ان العطف على نذر الحاج ساسه الامان في سبه اللام او سبه اللام
في الوفا للملزم والسبح اكنع لاهه افاضه اكر السبح اكنع العدل واما الذي يلفظ الالفاظ في دار
الاسلام فنه طريق اصداره وحقان كذا على القول ان علس الامانه والولاء معناه وان علسا معنى

سنة وان كانت مودة العريف من حق المبلغ المستحق عليه اذا قصد المالك فان لم يحصل بها المبلغ لم يرد المبلغ في حوزة
مالكه خلافه ثم اذا قصد منه العريف فان كان العريف قد اوجبه بغير الحق المستحق عليه فله ان لا يملك له ولا يملك له
حقوقها لصاحبها او سلمها الى الحاكم وقال ان يصالح عدي عور ان يملك له وان كان لا يحوز الاستحقاق عليه انما السان
ويودع ما روى عن رسله ان اللقطة انست مدتها في ذمة المملوك او المملوك بعد الكول وانما هيها اذا احصاها
مكلاها وللاله او قد فيها من رسله او اناب مال النودي وبما قاله ابن الصباغ صعب انبي ولم يعرض الاضاح
للاله العريف والحق على القول بان المالك يحصل بالحق من العريف عور ان يملك له مالها فان لم يملكها فالحاقه بالحق
العريف وان يملك عور ولا يملك له الا ان يكونا محاصرين عور وان يملك عور ولا يملك له مالها فالحاقه بالحق
في يدها فان كان من سعة العور الاول بها فان كان يملكه صحتها فطعا فان كان لم يملكها على الصحيح فان كان عور
بها فان لم يملك من سعة العور الاول ولان عور ان يملكها حتى يملكها او يملكها صحتها فان لو اصبحت العريف
قوله في يده صحتها او المدة صحتها للزكوة ان يملكها سعة العور انما عور من العور ان يملكها انما عور ان يملكها
انما عور صحتها فان كان يملكها العريف او المالك في يده في يده العريف فلا عور في يده العريف ولا عور في يده العريف
وان يملكها صحتها فكله العريف وصحتها المحور عليه بالملك في يده او الاملا عور العور الاول في يده العريف
سلك للملك عليه ان كان المقدره قاله العريف قاله الرابع ولست ان يكون قد اصابا اذا اقر من يده العريف
المعصوم ملكا للفقير او اقر من يده العريف او اقر من يده العريف واكلها عور صحتها سنة من ياله وسالي
فاما الصان في الدية فلا يملك ان يملكه العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
في العاصب كما عوروا عور او اقر من يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
انما المحور او رسله العريف واللقطة في يده العريف لم يملك له وله ان يملك له ولذا لو كانت
منه وان كان في انا اكره قاله النودي في يده العريف في يده العريف في يده العريف في يده العريف في يده العريف
المعصوم وان يملكه العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
منه وسلمها الى الحاكم ولا يملك العريف احد العور فان يملكه العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
الزكوة في يده العريف وان يملكه العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
حاز فاما ان وصدا حاز فالزكوة في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
الناس المعصوم من العاصب عند الاقرار على الصباغ والاول اول فان يملكه احد او اقر من يده العريف او المالك في يده العريف
العريف في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف

العريف

العريف حاز ما اذا قصد المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
على وجه الامتياز ليعرفها ويملكها ليعرفها ويملكها ليعرفها ويملكها ليعرفها ويملكها ليعرفها ويملكها ليعرفها
الاول فملكها صحتها العريف دون العور وقوله الانام صغر على القول بان اسراع العور الاول اسرع العريف اما اذا
ملها براءه فملكها صحتها فان الرافعي وكور ان يملكها وان يملكها احد لاسراء وقال القاضي لكون العور في يده العريف
القاص فان عزم رجع على العريف المملوك والمملوك وهو كل من صاغ من صاغة سقوط او عطل
دار الاسلام او دار الحرب ومنها مسلمون في ارض غير ملولة فكل من سلك المملوك وعور انما عور من العاصب والعاصب
الاسلام والحق على اذا قصد على وجه الارض دونها سقوط او عطل حرج ما اذا قصد العريف نواحي داره او العاصب
الذي رجع في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
صاغة عور لاربابها اذ لو استلها حكم اللقطة في العور الذي العريف العريف وهو عور انما عور من العاصب
اللقطة اما اذا قصد العريف في دار الحرب وليس فيها مسلم فليس يملكه وقاله النودي وهو عور من العاصب
احد مملوكا من غير عريف ولا محسوس وقاله العاصب ان يملكها عور من العاصب فلو كان الاسلام في يده العريف
وقوله في ارض غير ملولة يدخل فيه العور والساحل والسواج والربط ويحوزها ولو قصد في ارض
صاغة فان كان اسلاميا فهو ملوكه وان كان جاهليا فكله على الصحيح ويحوزها ولو قصد في ارض
ملولة فانه ليس يملكه في الحال بل هو ليس الا ارض في يده من سعة العور او سعة العور فان لم يملكه اذ كان في يده العريف
له فان لم يملكه فليس كان في يده من سعة العور الى ان يملكه في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
من يده صاغة اكال المملوك الصباغ من المملوك او اللقطة عور من يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
اوله في يده العريف وحرم العاصب بان الاول اول ثم الموجود اما ان يكون بالاول او عور العريف الاول لان
وسمى الحصان وقاد السوء الاول الحصان ويسمى الى يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
ما سمى من صاغة الصباغ والاول بالاسم فانما عور منها اما العور كاللؤلؤ والعرف والكل والعاصب والكل
لده عور فالحق والادب الملولة او يملكها فالحق بالزكوة العاصب وانما بالاسم منها كالعريف والعاصب
والعاصب والار المملوك الى لا سمع والكحل الصغر او المملوك والحق والحق فالحق العاصب وصاغة
فالحق دار او ولد لاسد والسلب والعنف والسرقة هذه العور هذه العور فان اقر من يده العريف او المالك في يده العريف
في العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
انما العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف
في الحصان المملوك فالحق العاصب المملوك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف او المالك في يده العريف

من اكل في كمال من غير معرفه خاص بما لا يمول بل عام فانه كره الناس اذا سقط من ايديهم وعنده
كافاله في المنه في ان الاحياء يقولون في من الخط ليس لو اصفها اكلها من غير معرفه لانها لا تمول في هذا
الكمال وعنده عنها وصوره الاول بالمرس والملكه من الطعام قال الفقهاء وحك له اصفها واكلها وانا
ما يمول بالسهرور انه لا بد من معرفه وانه وهو ان لا يصفه صاحبه ولا يملكه لوصافه منه كالعرف والدارق
من العصفه لا بد معرفه وملكه في كمال وعلى الصحيح لم يعرفه فيه اصفه تالي في حد النسل اصفها عند الغزالي
والقول والراعي انه لا يصفه من كل ما يملكه على الظاهر ان ياقن لا يملكه اصفه عليه وسعره عليه في ما يملكه
دليل وانها ان العسل ما دون صاحب السره وانها ان الدار ما دونه دليل وانها ان العسل ما دون
الدوم وحاشها ان العسل الدوم ما دونه ثم ما داراها فليلا على اطلاق الاوصاف في من معرفه اصفه
اخرها وهو ما اورد العرافون واسمونه الانام انه لكل معرفه من واصلها في معرفه اصفه
عليه على الظاهر فاعلمها فادامته وعلت على الظاهر اعراضه عنه سقط وحكف ذلك بخلاف
وعن وانه ما يعرفه يوما او يونس واكرم ملكه قال الرواني حواش العصفه يعرف في الحال وراي الدوم
يعرف يوما او يونس او يملكه وانها انه يعرف ملكه انام ورايها انه يعرفه سبه كالشعر وهو ظاهر
واحد العرافون والفاضل فيهم الغزالي انه لم يعل به احد نزع قال المتولي حواش العاده بالخط
التي مع من الكفاش فان ادرك الملكيه او كان لا يملكها غاده ولا يس عليه النقاد الناس لها حله والا
فلا ركب ردها وانما ينافي مع اليه الساد كالطعام ويحكم فيها ان احدها ما لا يملك انما يملكه فالرشد
والطلب الذي لا يملك والعباد الذي لا يملك والفقير فان وصف بالظهور احر في كمال من غير معرفه في اصفه
واصفه منه فحفظه لخاصه وراي ملكه فملكه ويعرف منه كاسي في الاشاء وصفه العاصي بالادام ملك
يعرفها عمران فان كان يعرفها عمران فهو مالو وصفه في الملكه وراي وكذا الحكم في ما لا يتبع من القول من اصغار
الناس اذ كان مالولا كان والعجل والعصف والواصفه بحر واصلها من هاشم الكهلين وهاشم
احداهم فاعلمها على صاحبها سبه يعرفها فيها وملكها بعدها والنايه ان يملكها على صاحبها اذ اوسع
لا يحسن هاشم في سبه الملكيه والخصله الرابعه اولى من البائنه والثالثه اولى من الثالث وان كان غير اول
فالحسن والمعل الصغير قبل النحى بالماتول في حواش ملكه وسبه في الحال او يصفه انما له المعروفه سبه
وملكه بعدها او يملكه اذ لا يملكه والبائنه وهما اهي او يصفه انما له عين وصفه حواش الاصل او
الملك في وصفه المعروفين بعد وهما احدى ملكه وصحة العاصي والحواري في اتسعت الانام ورايها بالواحد
الانام فما اذا انتهى الى بعضه انما بعد العصور على رايها فان ملكها في المعروفين من اللغه لا بد ان يكون في

بعض

عصر البلاد العربية من ذلك الوضع وصح حورب السبع قبل سورا. سعة قد اكلت الا في
الطعام وصح اصحاب الاموال فان سرج بالافاق عدل والاسبق ما من الكاظم لم يصح فان لم يكن اسعد
كما في هرب اكل في حورب سرج حرامها لسعة الثاني وهما فان الامام نعم كما حورب سرج كعبها
عن الاملا ناكل عسرها قال ولا يحور الاسعاص على المال لذلك قال الزاقي عليه مداس لما في هرب
اكال ويحق قال النودي نكل النور كاهر فان وحد الطعام في العران بكلمة ودية فطرح احدھا
نه مدان وصل دهان اصحها انه لا يور وحق في الصحر اسحر من سعة وعلمه واكله وانها لا يور
سعة وحفظ منه ماله فعل هذا الواحد لما كلة كان عاصبا حاسبا فان لم يحور سعة كان له اكله
وطحا السعة الطع بالاول السعة من البص على حالي واصحاب القائلين ما قال ابو علي
الطبري ان كان في الحاتم سعة على السبع لم يكل الواحد اكله وان لم يكل حار اكله وقال الصمعي ان
الواحد نحر حار له اكله وان كان عسلا فانها ناكل فاكل بالاجح وهو العريف وان طحا
سوري السبع سعة ان لم يحور فاصبا وان وحق لم يسعد على الصحيح وانها نعم وطلام الامام والاوردي
فهم اصحابه بما اذا حورب له الاكل ثم ما باع الملتقط او الحاتم ونحوه ليس سعة من سعة اللطخ
في الامانة والملك والدينون امانه في من وله علمه بعد عرف اللطخ ولا عرف البس طحا فان
له ان ياكل وعليه ان يعرف بعد من يلبس كسرة اللطخ لتعدد العريف بوجوده وانها
وصل قولان الحرف لا وانها نعم وعلى هذا اذا نحرها حار في من وهل يكون مصحوبه علمه صح
لوتلف بعد عرفه وانها اصحاب اس لي نحر من اربها مصحوبه علمه وانها قال الاوردي وهو الاسد
انها ليست مصحوبه لعنايتها فقام الاصل مع نحرها وانما كل كل ورثه عرف فيها من سعة على الامام
عرف الصداق انما اذا عرفها فطرحه ان سرج الامر الى الحاتم ولو صب الملتقط من نقص العفة مع وجود
الحاتم او معد في فوان احوال ماضى الحلات في اسعداده السبع والعاصي احسن الحسن القول بانه يسعد
السبع والعاصي احسن الحسن القول بانه يعرف العفة فان الامام والعرفان واذا اورد الملتقط العفة لا يصح
ملكها لرب اللطخ وانما اذا عرفها نحرها بها بعد الاطلاقي ونسب ما عرف اللطخ وطرح في من
امانة فاذا نحر من العرف فلم يكل منها لم يجمع الحرفها على حفظ انما لا ياكلها قال العرفان وكل
ان يكل الحرفها كان لو لم يكله واختر الزاقي فقال لو كان كذلك لما سيط حورب المال بدل العفة للعرفان وقد
نحو على مسوطة وعلى ان الملتقط يكل على العفة عند مصحبه العرف كما سئل اللطخ وكان الملك البراد انما
وقد انصفي صرديا ملكا صاحب اللطخ اسهي وناماله الزاقي قاله العاصي وبولها لول في من امانه ساقى قولها

انما يدل على ان كان السقط للفظ فان لم يوصف عليه العرب فهو مخرج من وان اوصاه فبعد ان
لم يوصف بوجهه والوجه ان يرفع الامر الى الخاتم فيعرض على صاحبها او يادى على الفصل لعدم في خبر
الكل وان قصد الملك بعد العرب فان لم يظهر الملك فالوجه عليه وان ظهر من الملك في قول او عين
فوجهان احدهما قول العباسي انما على اللفظ واسماها انما على الثالث والاول اظهر عند الرازي انما ويا
وكن العربيون جار على طريقهم في ان اللفظ للفظ لا يربط التعريف وقال الرازي والمول ان اللفظ للفظ
لم يربط بوجهه وان السقط للملك فان لم يظهر الملك فالوجه عليه وان ظهر من الملك في اسما السند او غيرها اذا
لم يملك ما يصاحبها فوجهان وحرم الرواي انما على اللفظ اذا اللفظ للملك ولو قصد الايام ابداد ولبا
بوجه التعريف في هذه الحالة على الثالث ثم بداله فذلك فالانام قبل يكون عليه نظر الى اخر الامر في وجهان
وهذا منس على ما قاله الرازي انما اذا بداله الملك بعد العرب في هذه الحالة لا يحتاج الى استدلال في وجهان
قال السقط والرازي انما في رفع الاول حيث صورنا النطاق الحيوان الصغير في الملك او الحيوان
او الكثر الماتول او عين ولم يربط في الاول او العبد الصغير او الكثر في رتب اليه واصحاب الالف
ولم يربط بها اللفظ ولا عين لم يجب على اللفظ والحكم فان لم يربط به لكان عند هذه الحالة مخرج الامر الى
الكاظم فان سا اخرج على الثالث من اللفظ او عين او من ملك المال ليس هناك ان يربط ذلك او في السبع اصحاب
تابع عوامها وقصد في السعة وان لم يجد جاكما في ذلك ففيه في الاستدلال مع وجود الكاظم الوجهان
الاستدلال فيها اذا اصاب اللفظ مع الحيوان لا يعلق وقال الرازي ان يربط بوجهان ذلك وهذا الرازي عن
ان في العرج فقال لا ساع قصد ولا يستعرض على الثالث قال وهو كالف في خبر الكاظم وهو في السور
التي سرت في العرب ان يكون عابدا غير معدون بالكلية والمجون بعد قوله الثالث لو كان في السقط
ان يربطها ان يربطها لم يربط العرب على بعضها صاحبها اذا الحكم الثالث للفظ الملك بعد العرب في خبر
ملكها بعد عربها سبه اذا لم يجد صاحبها والعضة لادى سوا كان للفظ سبلا او دسا عند الرازي انما
كل له الصفة او لا يملوا العضة للفظ انما عن سبه سبه ثم بداله ان يملكها لم يملكها على الوجه
وقد عرفت انما ملك به اللفظ اوجه احدها مجرد معنى السه وهو كالفه المعنى واسمى الانام ما اذا السقط
اللفظ الانام او الملك ثم اراد احوط الانام فانه لا يملك بعض قول التعريف قال ولو اكلوا الاغاط اقبل ان ملك
ان يملكها الملك واصحابها وسبب ان يربطها انما لا يربط لكونه ملك ذكي وعلى هذا في قول السقط
وبالجملة انما ملك بعد الملك من غير لفظ قال الانام فان يربطها ولم يربط الملك ولا ساع بال التعريف في قول الملك
ورايها ان لا يملكها الا لفظ ملك وتعرف من الملك فالعريف في وجه وانما في الوجهان الاخر انما يربط

عند

عند الملك او عند من حصل الرتبة واسماها انما حصل بالسه والمصرف واسماها انما حصل
بمجرد الصرف واسماها انما حصل بالسه واللفظ والمصرف وادام صحت الوجهين المعنيين الرابع
الوجه صارت الاوجه سعة وتكثر فادى الخلاف في الروايد المتصلة واخبار الركن فيها اذا
فلما ان الثالث ادا صرح بعد الملك لا يحق رد الرازي في دفع الاول في لفظه ملك وحيثها
لوراى ومن وجهان احدهما انما تعربها وصحة كانه منتم الى اوجه انما احسن والفعال واصحابها لا
يكون احدها للملك بل للفظ انما او لفظ اللفظ الا انما في التعريف او دعوى الى الكاظم ولا يادى فيها
العدم في ان اللفظ للفظ هل يربط التعريف ويعرف ملكه وسببها وعرفان وطريقها والمردلة وحيثها
ومنى والجهان في الاولات التي صارت اليها سببها ملكه فان لم يجد الكاظم من سطوح ذلك صرف له من سبب
الصالح فان لم يربط ساحة عليه فيها وفي لفظ عربته ويصل الى ارضهم مع نوبها من كل لفظ اكرم وجهان
الانما لو ملك اللفظ للفظ ثم يربط ان يربط بها وكذا في على صاحبها قال الرازي لا يربطها
ويروى في ملكه عنها وجهان وسبب الرواي وحيثها لو هو حقا او اصحابا قصد انما ارسله هل يربط
ملكه عند الثالث لو سلم اللفظ الى الكاظم ثم يربط واداد ان يربطها وسببها فذلك ذلك
من وجهان قال الرازي في الجهاد السبع اكله الرابع للفظ وهو رواها او الجهاد بالها فاذا ارادها
واحد فان لم يربط سبه بما ولا وصلها بالصفاء العبد لم يدفع اليه الا ان يعلم اللفظ انما له وان اقام سبه
بها عند الكاظم فان كان يربطها باللفظ وجه رواها وسبب ذلك رجل ما من اس وسببها
قال الرازي انما ويحصل ان يملكها اصحاب السعة للفظ من غير ان يربط الكاظم وان يربط في قول واحد وحيثها
العراق وان يربطها بغيرها ولو يربطها بغيرها وحيثها وحيثها ودكاها فان لم يربط على لفظ اللفظ
صاحبها لم يربطها اليه وعلى الانام ردا في حيوان والاصح السبع وان يملك على طه صفة صار وجهان
لربطها في وجهان احدها واصحابها كانه انما يربط واصحابها وهو المصروف لا يكون الرازي للفظ
لم يربط سببها ال فله ان يملكه انما لا يربطه ولو قال انما يعلم انما يملك على ان يملكه على ان يعلم ذلك قال
الرواي ولو اراد الثالث انما لفظه في هذا اللفظ لم يملك اللفظ اصلا ولو اقام مدعى اللفظ صاحب
فما عند ان عند وعند اللفظ قبل يربطه الرازي بالرفع اليه لا يربطه بعد انما في وجهان سببها رواها
في الروايات في سائر الروايات ولو سلم اللفظ للفظ الى الواصف ثم حاصره فذلكها وادامها صاحبها
سببها او حلف او ردا وامر اس فان كان قد سببها فذلكها انما يربط من المدعى اللفظ وحيثها
الى الثاني فان كانت لفظ كبر صاحبها في ان يربطها الى الواصف واللفظ لم يربط الواصف لم يربط الى اللفظ وان يربط

احد ما العاقل كان احدها معز على الصحيح في انه هل يدم العنق على الصحيح ولا يقدم احدها رباد العنا
على الصحيح الناسه ان يكون محل احدها لرمق بالفضل من محل الاخر كان الصيحه او احدها للذل
يولد علة الى ملك والاخر يولد من ملكه الى ملكه او يكون احدها لمدى او ثوبا والاخر يولد واداد
ذل منها علة الى موضع عند اطلاق العقال القول بعدم المدي على العروى وعدم العروى على البدوى
وفصل الاصل فقالوا اذا كان اللغظ ملكا وادوم عليه معتم وكاعر الى ياد فالتعم اول ذل كان يطر
الى ملك اخرى اسى على انه هل ينفذ لسان اللغظ يدمه واضع عليه معتم بها وذل كاعر الى ملكه قال
ارجح العروى اول قال الرابعي وهذا خرج على بيع البعل من بلد الى بلد فان حوراه وحس ان حالها
سواء قال السوى والحمد الحرم ما قاله ارجح مطلقا وان كان في ياده وادوم عليه صدى ويدوى قال
كل اللغظ في يده او يملكه وذل يوضع راسه بها سواء وقال ارجح البدوى اول ان كان معتم
وان كان معتما انى على انه هل يورثه ولو اوردت فيه خلاف على ما قلنا بقوله سواء وان قلنا العروى
اخرى وان كان في يملكه قال ارجح اخرى اول قال الرابعي ومما سئل عنه عدم العروى او عدم من
ملكه اقره الى موضع الا لسان اللغظ والعروى اذا قصد الاقارب بالبلد فادى هو والمدي والسوى اذا
قصد الاقارب سادى العروى معز الى ياد انه اسصور اجماع المدي والبدوى لان البدوى مجموع
من بل اللغظ الذى بالبلد الى ياديه وهذا معتم على البيع وقوله خلاف بال الناله العداله فى
عدم من يملك عداله على المصور وهما اسحسن الرابعي يدمه ويضع به او يملك الرابعي الحريم
فان اول من الكتاب اذ اللغظ اذ سده وحوراه وكامل الحريم اول من البعض ان حوراه العاقله
ولا عدم الرأه على الرطل وقريب الام وادهاها على الاب في القضاء ولا عله ولا عدم العلم على
الكافر ولا عله في حق اللغظ الكافر وذل الرابعي على ان الى العرق البعل لا عدم العلم وعرض
الشرع عدم الكافر وعاده ان يدمه ولا سرح اذ اود فان كان يراه انه اذا لم يملك البلد لم يجر
به يعلم وعدم كافر لفظ ان الكافر اخر به وهذا بعد الاصل وهو عرسا وان سئل احد بذكر
الا لسان قاصد فان اقر به وان كان في السوى منه رجه لسان السوى يحصل بان يدمه سده اذ يدمه
عن الله باسمه وذل حصوله بوجه على راس من يورث وهما وان اسوا من السوى الى اللغظ واسوا
في الصلوات المرحه اخرج منها دونه وجه ان العاقى عدم احدها ماضيه في الاصل للضمي فان اسوا اول يظهر
للعاقى رجع الى الارواح وهو فالوجه السليم في الرام في المعاهد والاصل في الرام في المعز ولا يحل الصيحه
وان كان قهرا ولا انما يدمه افعال الله صورها اذ التغطا ولم ينعى بصل الاربع منها حتى بلغ الصيحه السليم

ما على اعتماد ان المجر لا يملكه صريح اذا اصبغ الى العروى من احدها حده للخر فوجه اصحاب الاخر
سعدت والى ان هو الماول لاسط وسمي الى الارواح والناله ان الحام نعم امتناعه ومنه له الحق
عوضه الرابعي انه لى بل يدمه له سب له وان يملكه لم يملك له وسمي واداد سترده الاخرى
الى اذن الحام وهما ولو حصر العروى لافدها بل حقه لصاحبه لم يجرها لو اذ المعز ولسي له بطل حقه
المسقط الى عن وقال الماورى له ذلك وراى على اساله وسلم الحام منه وهل يصير علة اولى لسانه
من عروى له وهما احدها نعم وجرم به المولى داسها لا ويحمد الحام به ولو اذ السرى بالعاقه ان
يروه الى موضع لم يجرها لو اذ رد اللغظ الى موضعها وادى بل ان يجر عروى يدمه ودمه الى الحام
وان اراد ان يملك الى الحام مع العروى عليها فوهما اطرها نعم وراى ارجح القطع به وهو لو اذ السرى
عن الماورى في خلاف منى على الخلاف في ان السوى في موضع السمان على يدم الامام وسعس السانغ للبيان
به دونه خلاف ما في السير فصل للاسقاط صك ان الحكم الاول اخصاه وانه مملكان اذ اولى على
المسقط خصاه الفصل وحق صوته وخط ناله ويرى لا الاعمال العروى في الاقارب فالواضح علة يحصل من
نوم بأكفاه وموسها صحت بعهده من بال اللغظ ان كل له مال والاخرى من المال فان لم يملك
الحكم يمول فيها اللغظ وعين كاسان الى العروى الناسه اذ اودد اللغظ في يده لم يملك اللغظ
ان يملك الى ياده ولا الى غيره فلو اسئل بعد اربعة الحام منه لعين اصحابا يعرض العنق وصوبه
وتعوده عن معرفه الارواح والاداب والاصناف للملص بها وعدم الاطاعه الارواح وانها ان يكون
منه موضع وجوده المجر ويخرج عليها ما اذا كانت العروى او بالاده نرسه من البلد كسب حصل بها رافقها
على ان ان كان الموضع المستول اليه كملطون بصل البلد لم يجمع انها وان كملطوا مع ذلك لم يجر
معنى حوار البعل من البلد الى العروى فلعن يراه هذه الصور دونه وانه كور اذ ان يملكه
وتعصا بوجه مع البعل من العروى الى البلد والظاهر ان البلد معرويه في ياد ان كان اللغظ اخصا بالبلد
من عن له الاسمال الى العروى او بالاده اما اذا كان في اهل العروى او بالاده فعند بعضهم انه ليس له الا لسان
في البلد ولو البطله نعم يدمه اسئل الى ياديه لم يملك له عله اليها وان السوطه اللغظ في ياديه اذ عليه
او يملكه معتم في ياديه فقال الماورى له يملك الى البلد وحصره العاقى على الوصص ما على المعصن يجوز على الاول
دون الثاني قال الامام وما عرفت من اسطاع بوجه ظهور البطل لا يعادل اذ البلد وعرضها واصحاب الواو
على ان يجرها يجرى ولو اذ اللغظ في البلد يملكه الى ياديه اخرى او الى العروى ان يملكه الى ياديه اخرى فوهما
سلمان على المعصن على الاول كور وهو المخصوص الصحيح وعلى الثاني لا وادى العاقى انه لا يجر ولا يجر من اذ

والنقطة الرابعة ودرها على النقطه اذا كان عليها وهل الخاتم ان ياد له في الاعان منه في طرعا
اصداها على القولين الاسس من انه هل له ان ياد له في الاعان عليه من قال بعد اذ لم يكن له بال لرفع
نه واحصا القطع الخوار مال الزايف وسعي ان يحكي هذا الخلاف في سلم ما اقرضه القاضي على الحال الى
الكبرى واذا ذكر له حال اسس فان طاعور فاطم الا ان يدمج ويعد بذكر كاحه فلو لم يكن الخلف واحدا
في صدر النقطه او ان ياد منه فالحول حول النقطه اذا كان فادعته بعد الاعان الحال قال الرابع وقد
من في هرب الحال وصد ان الدول حول اكال والعاس طرود ها ولوا دعي راد على العود من الراد
لكن لو وقع الرابع في عس فزعم النقطه انصها صدق لوطع الكاله تمام عس حتمها فالعاص اذا
ادعي السلف فان كان معديا الناله هل للنقطه صحت مال اللقطه دون ادن العاصي منه وهناك اصحابا
يعم بحس انه لو لم يكن له الى العاصي لم يضمنه وللناض ان يضمنه منه وسلمه الى اسس قال الانام وانا السلف
منه بعد ادن الحاكم فلا سئل انه وقال الماوردى ان كان النقطه اسما على اللقطه وقاله ارامي بن
وهل الخاتم عليه طرود وهناك اصحابا على ان على الخلف لا فالنقطه واسمها لاس صرا من وقد تقدم دليل
الرابعه اذ لم يعد النقطه فاصا سارعه في الاعان في مال النقطه هل له الاستداده منه فولا
ونسل وهناك اصحابا الامان ايعن من وطرود على هذا ان يرفع قدر السيف الى السلف عليه واصحابا
يعم فان ايعن فاسد لم يضمن على الصحيح وان لم يصد فولا في هرب لكال وعامل السافه ودرها
على القولين وصحل هذا لعل الخوار وعلى بعضهم الرتب وهو بعد والخلاف الكاله لانه من
الرابعه ومن بعضهم حال العجز عن الاسناد وصرم في حاله العجز بالاعان وهو كاهر فامر في سلم
والسافه والكل في كاله اكلان في القان اذا اسس بعد ادن الحاكم عند عجز عنه ولم يصد
ويحده اوجه اوجهها انه لا يضمن مطلقا سواء ادن الحاكم ام لا واسمها ان اسس بعد ادن الحاكم صرا واديه
فلا وبالله الاصل اذا اسس بالادن او دونه عند بعده وهي فاعداها وانوعها لاصي اذا اسس
بالادن او دونه عند بعده فاسد وهي فاعداها واسمها لاصي اذا اسس بالادن او دونه او
بدون الاسناد او عجز عنها وفي فاعداها واسمها فاعداها ولو اسس اذ الحاكم ساعا الى اسس
له الاعان بآره اكاله الناله ان السلف للنقطه مال كاهر فالحال على النقطه بغيره هل يضمنه في
منه الحال من سيم الصالح فله ان اصحابا نعم فعل هذا ان لم يضمنه مال او كان فافه كاهر فالحال الى ياهو
ايم كد شعر عظم فريد كورل فام بالاسس المودون ثم يضمنه من ياد هل يضمنه فاعداها عليه
فه كد ان اصحابا وسه الانام الى كاله من الجمع والجمع عليه العرا لاصي هذا ان يضمنه بعضهم سوط اكرج

عمر

عمر الخامس ولن اسعوا التوا والله منهم الامام نه فان امروا فاعلم فان بعد اسعوا على سب المال واصح
عليه واسمها ولسه بعضهم الى الصرا نه فرض رفع نه فان بعد اسعوا على سبه وان كان له مالا
او السب مالا وصدوا عليه فاعلم من سب الله فسي من سيم السائل او العار من فاحصل في سب المال
قال فاحصل لوجه وسار فسي منه قال القاضي فان لم يضمنه اسعوا عليه وان حصل المال في سب المال والنقطه
وقد واحد فسي من ياد والقول الى ان يضمنه لاجب في سب المال وسعوا القاضي عليه فاسعوا
ان يضمنه المال او من واحد من الناس فان بعد ذلك فاعلم من سب الله فسي من سيم السائل او العار من فاحصل في سب المال
كان فوسرا ولورعوا اسعوا فان كان رقتار فاعوا على سبه وان كان له مال او من يضمنه فاعوا
عليه كذا ذلك الرابعي قال السوي واعداه العريه في سبه فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
وبالله صحت فاعوا فاعوا اذ لم يضمنه القاضي وصد من وان كان له مال او من يضمنه فاعوا
دره ولم يضمنه سافه الانام من سيم السائل او العار من فاحصل في سب المال والنقطه
فاحصل لوجه فاد احد صار فوسرا وجار صد في الدن في الحال وصحت فاعوا فاعوا
على الاعان فامراده اعدا ذلك الوضع ودره كاهر واسمها لاصي فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
والسوي فاحصل من الاعان فاحصل من سيم السائل على سبه فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
واسمها لاصي فاحصل من الاعان فاحصل من سيم السائل على سبه فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
الوضع كاله بالفضله وقال الانام انما يرفع على الضطره اذا كان فوسرا فان يضمنه فاعوا
المسلم ويضمنه على سب المال فان لم يضمنه الانام لولا فوسرا لم يرفع على الضطره اذا كان فوسرا
على سب المال وهناك قال الرابعي واد فاحصل من سب الله فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
اختلف في الوضع والعاس طرود قال السوي كاهر فاعوا فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
الحصار ملك وقد عدم الخلفه فزعم اذ لم يضمنه سب المال حال قبل الانام ان يضمنه
في الاعان عليه من ناله لرفع نه فاحصل من سب الله فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
فاحصل من الاعان فاحصل من سيم السائل على سبه فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
خود ان حصل الحاكم الله الاعان منه عليه وهذا اسعوا ان القولين فاحصل من سب الله فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
للنقطه في الاعان على النقطه من مال اللقطه انما على القول بغيره فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
والناس غير العاص فزعم ان لو كان اللقطه مخلوقا فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا
فاحصل من الاعان فاحصل من سيم السائل على سبه فاحصل من ذلك فان يضمنه فاعوا

أحكامه ان الوصية الاله الكائنه ولم اره دل على الودى والهموان وهو الاله الكائنه فله وحد صكا
الفاصل والعدوانى فورا انه سوي حتى ينس احدهما من بعد ان كانت على طرفه فارتبها له سويته العاض
له وسبق عليه منه وهو ارس حرف الراضى وبان فيه العاض للدور وان كانت عند الوصيه للود فاما
ان يكون في النفس اولى الطرف فان كانت في النفس مع وجود العاض طرف احد هاتين قولان احدهما انه يجب
وباشيا الا انه لو وصيه للمفسر ومنهم صبيان ونحوه واذا كان في المسقط صبان ونحوه العاض واليه
ان يصور اجماع لمعهم على الاستسنا وان حله صاحب التقرب وحدهما على الخلاف المسمى في ان اللفظ الموجود
في دار الاسلام علم بالاسلام او سويته الى ان يحرب به فعلى المالى العاض وخرج الحج اوجه عليها ما
اذا قل سلم الا وان لم اوسه لم اوارب له فاض فلم سويته حتى يانه فعلى الماص الاول في وجود
العاض العوان وعلى طرفه السبا المذكور في قول واحد اخرج عليها انها ما لو قل اللفظ بعد الموضع
وصف الاسلام فعلى الماص الاول في العوان وعلى المالى العاض وكذا قال الانام وهذا الما
سليم اذا كان الفاعل عند اقل من افضاح العرب تركه التوفيق في الحره كارتى التوفيق في الاسلام على ما
سالى وخرجها عنهم على ان العاض سري للحره ام لتسفي فعلى الاول في وعلى الثاني لا وساه العاض على
ان الانام هل هو لوا رب معن وفيه قولان وخرج عليها خلافا في انه هل يجد تعدي من الاوارب له وهل
يخرج من اولى لها بعد لغا صاها ورب العاض الحرى وان الصانع اخلانها على خلاف في من هل بعد
الظنوع ومن الاعراب وهذا المعناه احد اوجه في الاسلام ان فلما انصاض ثم فيها اولى وان فلما انصاض ثم فيها
فولان والفرق ان هذا الحكم بالاسلام كاهر العطف والطريق الى العطف بوجوه العاض والمالى من النفس
على حاله فالصحة على وجوه يكون على ما قبل الموضع ووجه على عدم وجوه يكون على ما بعد فعل الامر وهذا
نما على كاهر النفس الا ان وهو ما اوردته العاضون انه اذا بلغ واعرب الاسلام وادعى الحره ثم فعل العاض
اذا طرأ الا ان لم لها اولى وان كانت على طرفه كالتوفيق سلم من اوضع عنه فعلى الحره كالمجوز في العاض
على طرفه من عمل بالنسبي والحره معا وعلى طرفه صاحب التعريب هو من فان بلغ واعرب الاسلام على وجوه
والا فلا هذا اذا كان الثاني ساه فان كان مسا طلوع العاض من جهة الاسلام وهو سويته لم يكن
الحره فلو كان عند اقل التوفيق وحك العاض والراد بالذي من له حره او عند اوان بدوله رساله
وكن المصدق على الصحيح في ان العاض يحك بالمسا على اللفظ ومنى لا وارب له فان كانت في النفس فعلى الانام
بافه الصلى من العاض والعطف على الاله لاسيما بعد يحتاج الى المال لهم وليس له العوض كما وان كان في
طرس فالمسح الحنى عليه فان كان بلوغه استسنا وان لم يلمع لم يزل للانام استسنا وفيه وجه بعد ذلك

لوحه

استسنا

استسنا في طرف المحسوس فان الامام والظاهر ان الان لا يكون العاض للمحسوس وان بعد منه وجه ان للانام
الافاض حبه كونه احد الاراس على ما سالى وعلى الوجه انه ليس له العاض منه وهل له احد ارسه في الحال
مطرفان كان المحسوس صاعدا لم يزل له احد وان كان محسوبا فعلى احد على المصومين المهور بال التوفيق وعلى
فاسد لو كان للفظ العوض عند فعله عند كان للانام احد العوض في العاض للمحسوس وفيه وجه وان
كان صاعدا فعلى ان محسوبا فعلى ان كان في الكاهر الميع وحرم العاض ما كوار وقال هو كما قلنا في العوض الصغير
ان كانت عاملة لم تحرك لولى روحها وان كانت محسوبة طارئة في وجه واحد الما وادى الخاص فكل ما اذا كان
لها من لم يلمع معها فعلى ان فلما ليس له احد اوله احد فكل من يوجه فعلى صر الكالى الى الموضع والا فانه
وان فلما له احد فكل الصى والظاهر المحسوس دارا ان يرد. ويخص بهل له دللجه وحقا مساه ان احد
او عفو واسقاط واحدها بعضهم منع العول بانه عفو وسه بخلاف في الترخاض الولى عن السعة وهذا الحكم
في احد الاراس للانام حاز في كل فعل فله ابن اوجه قال الحج ابو محمد واما الوصى فليس له احد الاراس
قال الانام وهذا حسن ان فلما عفو معن العوض العاض لانه ليس بولى ولا وال وان جعل فله لولى
لكانه بالولى وقال الما وادى بعد صكاته الوضفى في حوار العوض للانام اذ ان الصى والمحسوس محاضره فكل
وهما المالى قول اول اذ ان ما سالى اوصيا لم يحرك وان كان جاك حار لانه علم كوار ان بعد الاضداد وان
وعلى ان العاض المحسوس فعل هذا وجه الاله منه وجه الى سيم المصلح واللفظ اكلم الثالث
اللفظ منه وقال الاول القول في سحاق اللفظ بالقول في استحقاق من مجهول السب وقد عرفت
استلحه بالاعمال حركه اذ لم يملكه الحس والاسه ان ولا انكار المانع وشهر الان هاهنا سله ولا سبه
رشد المتكلم على الذهب والاصدق الصى الحمد ويحتمل ان يحركه وجه تاسانى ولو بلغ والرسنه من المصلح
لم سيطر سبه في اوجه الوضفى على ما مر في الامار وليس له كلمه لانه لو دخل لم يزل خلاص ما اذ بلغ الصى
الذى اذنى بدع وجه فان لم يملكه ويحتمل ان يانه وجهه عليه سالى انه اذا اسحق بالعا وصدقه ثم رها
انه فعل صوابا في وجه والفرق من ان سله احس او المصطف مع الاتعاط او عند الترسى ان يقول له انام
من ان هو اولى من يوحى اذ ان سله لاسوم ان الاتعاط سب السب وجهه يمين سبه سلم الى انه لا فرق
من ان طور المصطف من ان او كافر المائنه لو اسلمه عند كفه ان صده السد وان لم يدرى احد هاهنا
فولان احدهما انه يجب وباشيا اذ ان المالى المصطف بالقول المالى والاب العطف الاول ان كان عاد وباله في الخارج
ومضى من حصول الوضفه واهذا القول ان لم يزل لذلك ذكرى العوان فما اذا او العوض باج اذع او
عنه فان الحواسي وجه طرعه فاطعه بالمع وان جرى خلافه ثم وعنه ان احاطا اذ اسحق من عله الولاد لدا

وقد وجدنا ان ابن ابي نون ولد له بعد عمه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
على كونه طلاق لعدم في كتاب اللطيف وان طلاقه اسكنوا احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
في يد اللطيف وسكن عليه من قبل المال الثالث اذا اسكنوا المراء ولدا فان اقامت عليه منه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
وكن زوجها ان كان نكاحا فلو كان من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
الا فلان فان لم يصر له في كونه من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
المقصود ان لا يخل بها والثالث ان يخل بكونه من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
الانما ان لا يخل بكونه من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
اكتفاء بما في كل ربه لو اقاموا في حرم ابن الصليح والسوي الميع الرابع اذا ادعى رجل ان
صبي واحد مسلم والاخر غير واحد فاسلم والاخر كافر لم يدر على احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
اهل الاسلام ولا السلم على الكافر من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
ساوي المدعيان فان كان في احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
عرض معا على القادة على ما سألوا من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
مع الاخر على القادة فان رغب عنه اسكنوا كونه باللطيف وان رغب عنه عرض مع اللطيف عليها فان رغب عنه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
وان رغب عنه بعد العمل بقوله فتوب حتى يبلغ فليست ال من قبل الله هذا الذهب منه وفيها اوصافه
ان يخل بها وبما ان رغب عنه مع الاقل والناهي معا وان كان لا اعطى فان كان في يد احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
لم ادعاه الاخر بعد ذلك لم يرجع اليه وان لم يدعي اسكنوا الاخر بعد ذلك في اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
وفرا بعضهم في المذموم سق الدعوى ولو سق الساق بالدعوى فوجها احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
معا وبما ان رغب عنه احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
الى غيرها فوجها احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
لعدم القادة فبلغ ان حوزة الاساس الى غيرها فوجها احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
خارجا من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
حروجه بعض اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
منه معارضات في احوال المعارض ما في اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
الى قوله وعرض ان رغب عنه اسكنوا احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
لذلك فليخلوا من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه

الى غير من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
فقط طاقه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
والاخر غير واحد فاسلم والاخر كافر لم يدر على احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
اهل الاسلام ولا السلم على الكافر من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
ساوي المدعيان فان كان في احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
عرض معا على القادة على ما سألوا من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
مع الاخر على القادة فان رغب عنه اسكنوا كونه باللطيف وان رغب عنه عرض مع اللطيف عليها فان رغب عنه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
وان رغب عنه بعد العمل بقوله فتوب حتى يبلغ فليست ال من قبل الله هذا الذهب منه وفيها اوصافه
ان يخل بها وبما ان رغب عنه مع الاقل والناهي معا وان كان لا اعطى فان كان في يد احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
لم ادعاه الاخر بعد ذلك لم يرجع اليه وان لم يدعي اسكنوا الاخر بعد ذلك في اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
وفرا بعضهم في المذموم سق الدعوى ولو سق الساق بالدعوى فوجها احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
معا وبما ان رغب عنه احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
الى غيرها فوجها احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
لعدم القادة فبلغ ان حوزة الاساس الى غيرها فوجها احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
خارجا من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
حروجه بعض اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
منه معارضات في احوال المعارض ما في اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
الى قوله وعرض ان رغب عنه اسكنوا احد من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه
لذلك فليخلوا من اوصافه كثر من والا فلا ولو اسكنوا احد من اوصافه

[illegible]

١٦٤

[illegible]

المهر قبل الافراد لم يرد منها الفسخ الرابع اداناج واسرى بعد بلوغه ثم امر بالزواج منها من المأوى
فان قلنا فعل افراد فما له دون ما عليه لم ينع ذلك بالاشكال لكن ان كان قد استولى على ما نعه لم يحال
به السرى ثانيا وان لم يكن استوفاه استوفاه السد وبما استراه ان كان وفي يده فسلم السباع الى السيد
وان لم يكن وفاه فان كان في يد مال غنيت الافراد وفاه منه وان لم يكن في يده سي بعد صدور وصوله الى
المن فليكون بمهر له افلاس السرى فلتساع الرجوع الى التسع ان كان ثانيا وان كان بالمال فهو في يده السرى
فكأنه بعد عهده كافي الافلاس وان قلنا على افراد مكلما كانت تلك العتبات مأكلة مسود الاعمال التي
تأمرها ان تكتب ما فيه ويرد في السبع الايمان ان كانت ما فيه فان كانت مملوكة السرى بالمال وان كان في السبع
الملك السرى هو في يده دون رصته يتبع به ادلتوى وردد ما ساعده الى ما بعد ان كان ما في يده فان كان
في يده مملوكة يديه يتبع بها بعد العتق وسرد السد المن الى السرى ان كان ثانيا وقلنا ان كان بالمال
الخامس اكنانه السبعة باللفظ وعلى قسم اقسامه على قسمين والى قسمه عليه القسم الاول حثاه
على عمن ومعدنم ان كان في يده او ضو به فوجها في يد المال ان كانت حقا وان كانت عدا فعدلان
وان كانت في يده مملوكة وعقله فان كانت حقا فكلها عتبه يد المال وان كانت عدا فان كان العمل حرا
اقصبت العصام وحده والا فكل بوضها يديه مودبه من فانه فلو اقر هذا بالزواج فان كانت حثاه
عدا ليد العصام مكلما وان كانت حقا او عدا حقا او عدا عدا او عدا عدا او عدا عدا او عدا عدا او عدا عدا
وهو كاهر النص وانصر عليه جماعة ان لا يرس سعلق برصته سوا فلتنا اذ ان مكلما او فلتنا الاخر عمن
ولا يصح في المال الذي في يده وبما ثابته ان فلتنا لا يصح فيها عمن فليكون الاراس في يد المال والها
وهو ما اورد السامعي والنعوى انه ان كان في يد مال احد الاراس منه وان لم يكن في يد مال علق
برصته وحده علق بالبرصته ساع فانه انصار السد فداء فداء فتمت عتبه به السد ان اليهود ان
ولو استولى المال الذي اوصيه اكنانه قبل الافراد فال لا يوردي فان سوى ارسها في الميراث والكره
فليس للمحبي عليه الا ما اصدعهم سطر فان ثابته لثابته عدا ادى ارسها من فانه اوله عدال وان كان
حقا اعد ارسها من يد المال وحده وده وده ويحرم السديس ان عتبه به وسبع رصته عتبه فان لم يوف به
فمنها لم يلزم السديس على فعل برصته على المحبي عليه في حق عتبه المال فانه فلتنا منساق على قبول الافراد
مكلما او لا فعل الاول برصته وكل الذي لا لا صرا به القسم الثاني الحثاه عليه فان لم يكن في يده
ثم امر بالزواج فان ثابته اكنانه عدا الاخر منه ان كان الكافي ومسا فكل العصام للسدد او للسدد فكل
الا ان في العصام في يده العدا وان كان حرا فلتنا الاراس فلو كانت حقا وان كانت حقا فان
سوجها في الكره والحق فلو لم ينع احد اده وسادى نصف العتبه نصف الدنه ساع على الكره ان حرام العدا

من

من رصته فحرام الكره وساده ما عتبه من رصته اكنانه قد رصت الدنه على العدم عدال وان كان عدا
العتبه على الكره او ارس ما عتبه على العدم اقل من نصف الدنه فهو الواجب وان كان نصف العتبه على الكره
او ارس السبع على العدم اكر من نصف الدنه خرج على الخلاف فان قلنا افراد مكلما لم يكن الكافي نصف العتبه
ولو اصبحت الى ثواب العتبه لزمه كمال العتبه وان لم يعلقه ما عتبه به فوجها اسره واصحها انه لا
يحت الا نصف الدنه ويعتبه به ان الواجب اكنانه عليه اقل الاراس من نصف الدنه ونصف العتبه وبما ثابته
ان الواجب نصف العتبه فكلها عتبه وهذا كله مخرج على الكاف كمال الدنه على اللفظ وبدون وجه ان
الواجب اقل الاراس من نصف الدنه والعنه وهو مخرج في الظرف وان لم ينع بالحق ان لا يرس لو صار عليه
دون ثم امر بالزواج في يد مال فان قلنا افراد مكلما سلمنا المال للسدد وسعا للدون في يده وان لم يكن
فما ينع عتبه نصا للرس فان ينع فان ينع منه سي ليو ليد وان ينع من الاراس في يده عتبه ولا
فوق في كسب ما عتبه من افراد بالزواج اسدا اذ في جواب مدعيه مخرج حكم بها الكفار
الاول اذ علق اسرا لسطا او مجهول الحال فان كان العدون صغرا غير العاد وان كان بالعاد
ان اقر العاد كرهه وان ادعى رده وقال العدون انا عتبه في التصرف بها فدل ان الظرف عتبه الانام
وصاحبه السبه ان العدون العدون عتبه العاد الا ان عتبه به وهو فالتو لست بها اذ اعد فلتونا
واذ عتبه به كان مسا فمال ولته فان حاد وقال الا يوردي مخرج السد على التو لست ان اللفظ مجهول
الا حصل او فكلوم كرهه فاهرا فكل الاول العدون العاد وعلى الثاني وجهان وهذا مخرج منه طرعه
ثابته ان فادف المجهول غير اللفظ حتى عمن المجهول منه عتبه به ومن فادف اللفظ فربما اعد فان
الحكم لذلك والى منه وجهان وفيما طرعه ثابته ان التو لست العدون بكتفا وقلنا فادف المجهول غير
اللفظ وطرعه راعيه انه لو عتبه به ثابته وقال كانت انه او سر لست يوم العتبه على يده لادى او
سر لست صدق وان لم ينع لادى ولا سر لست فلتنا بها ان علق بها لم ينع لست ولا انه لست مال
است ذلك ان ينع وهذا ما ساع منه القسم والى علق الذي عليه وهو عتبه به وطرعه حثاه على
القطع بالتو لست ولو لم ينع فطرعه وسادى عتبه في العصام وعلى اللفظ في العصام فكله
فالتو لست المحبي عليه واحصل للعالمون بالتو لست في العتبه فلتنا على طرعه طرعه العتبه
والى القطع بالمصوح الثاني لو عدو اللفظ محصا فان امر كرهه صدق الاقرار وان ادعى رده
فان صدقه العدون صدق العتبه وان لزمه فحرم العتبه او صدق الاقرار فانه فلتنا على
التو لست لست افراد بالزواج وان قلنا مكلما صدق العتبه وان قلنا فلتنا الاخر عتبه صدق

ام وصورته في خاصية ملة ما تمها فملد ولدا فالتة الاول احب هذه الولود لانه دام انه فاذا
مات هذه الولود ورتت منه ماكدود. دون الاقرب لان ام الام لا تحبها الا الام واللات لا تحبها الا الام
وانه والام لا تحبها الا الام والام لا تحبها الا الام والام لا تحبها الا الام والام لا تحبها الا الام
ما في الورقة بورت نعم بكل واحد من العرائس قبل من هذه ماكدود. او بالاقرب منه وهما دل تار
احدى العرائس بورتها معهم دون الاقرب فان كانت التي بورتها الي انسا تورتها ورتت بها وان
كانت التي انسا ضعفتها قبل من بها او لا من اصلها في ههنا والاول هو ما اورده عن سال
التي احب اب في ام فالتة التامة في سالها قرب بالامومة اليها التي اصلها والاصح دع
ان ههنا في سورة الاقرب والاصح عن سال ان كانت اصلها العرائس بورتها لا سقط
الاخرى بالاولى صفة والاخرى بورتها بالامومة لان الاقرب هو بالامومة والاقرب
دون الام ودرسته ههنا الاول هو في محوس منه فاولدها سائر ما من عدل من اهلها
من وليت بواريه والاخرى اوجه فلاس اليها بالروضة فها على الذهب ووجهه على
اكثران في صفة الحق التامة وهو عديد جدا وعلى هذا اصرع بها حسان بصفها العريضة والحق
احد بها على بكر النسبة التي اصرعها والروضة على اصرعها وعلى المذهب التي التامة بالنسبة
فلو ماتت الفلانة بموت عدل من سائر احب ان فلانها العريضة بالنسبة في الامومة
لها عريضة ولو كانت النسبة الفلانة عدل من سائر احب ان فلانها التامة بالامومة والسقط الاخرى
ان صفة وبنات من لها في الاول النصف بالنسبة والباقي بالاقرب وفي النسبة التامة بالامومة
بالاقرب وبعض الاطلاق لعدم عريضة في بنات من ان تقول سائر لها في التامة بالامومة
وانه في الاولى دون التامة وبنات من عريضة في الاول وتلزم في التامة وعدمه ان يحمل ان
جعل لها النصف بالاقرب من النصف التامة بالامومة فكل ما اذا ضلقت ان احب اب واحدا اخر
فاما بالاقرب الام بالاقرب التامة فكل ما لو ضلقت التامة بالامومة فكل ما لو ضلقت التامة بالامومة
احول لان والا ولان ودهان فلا عسار بالروضة منها ولا بالاحصه من على النسبة فلان التامة بالامومة
مات الفلانة بعد عدل من سائر من ههنا احب ان لا فلانها منها وعلى الوسطي عدل من سائر احب ان لا
وليت التامة بالاقرب ولو كانت التامة بالامومة او لا عدل من الوسطي عدل من سائر احب ان لا
وكل واحد من النسبة والامومة الاخرى من الاحصه فكل الامومة والنسبة التامة ولو كانت النسبة
او الا على عدل من اب واحد لام في احب ان فكل الامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة

مات احدى النسبة قبل الام فكل الام احبها فان كانت الفلانة عدل من سائر احب ان لا
فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
الام بعد عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
وسا ولو كانت عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
لان فلاس لها ولو كانت الفلانة عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
لان التامة بالاقرب الوسطي عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
فلو كانت الام بعد عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
ولو كانت الفلانة عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
موت الام والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
والفلانة عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
اقرب العريضة العريضة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
فكل الامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
ولو كانت التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
احد وان كانت الام عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
ولو كانت سائر منها وبنات عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
فكل الامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
وسا من سائر منها وبنات فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
احد لانه وان كان دون احصه لانه ولو ماتت الفلانة عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
احد بها احد وعدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
والاحد بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
ان الامومة فلانها من الامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة
فهم بعد عدل من سائر احب ان لا فلانها بالنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة والنسبة التامة بالامومة

سهر فاس جز العوم ثاب بعد سر عمن يوم ملط دى الارب الوهان وكذا لو اوصى له مائه فان فصله افق
لم يرب وكذا لو كان له عدا فاب ودره احد فاعطىها احد المائتين لم يرب ولم يرب ورسا في دار
الكناج وكذا لو شهد امان هون روصه وكاب فاطلا فان ولدت انا منه لم يرب وان ولدت ثانيا فان
كان الاصح عسرا يوم الاعناق لم يرب وان كان مورا فان ثلثا يحصل السرايه ودره وان ثلثا سوتها
ان الاول والاقل الرواي دار ثلثا بالوقت رر ايضا وهو صلات ما قاله عن ها ومنها ان يفر الا بـ
رافعة البت بعد دهنه فرب في الارب اليه كسب منه والرب ودره لو ادى بدع ساعلي دره
فاملوا ويكثروا وطف ورت ان لم يحسم وان تحسم فوهان احبها انه لا يرب انه لو ورر لكل كوالهم
وطعه ودره لو طعه لم افر في سرفه انه اعطى في الصحه فان صحى الارب الوارث ودره والافلا
وكذا لو اعطى حارسه في يوم موه لم يرب بها لم يرب المانع ان ويس اصرام الوارث في الصحه
فانه يبيع سواريه في احد الوهان المانع ان يرب ثلثا فالارب الوارث وليس في الوان ان يحس
الرب في روصه عند العوض بل لربها وثلث الارب او احبها لولد فصل ذكر الغالي في المانع
اللغة عورا وقال انه لو ادى به الدافع وهو مرفع بالثمن واللغة فاب السب النقص للارب هو مانع
السب فاداني الرجل ولد روصه باللغة او دلالة الوطى بدعي الاستدراك والكف عليه اسمي منه
عنه ملازم اصدقا الآخر ولا يرب بذكره فالى المانع وانه دوله من عمره ولا يرب بغيره
عربان اللغات لا يعطى السب في السبي واللغة وانما مع احكام السب وعلى هذا فرب عن مانعا
من السراي والام الام والولد فسوا ان يوارث سائر الامهات والاولاد وثلث واحد منها من
بذل بالاح كحق الام واكن للام ودره مول الام وعصمه ولو عي نوا من اللغات سواريا من
الام دون حق الله في كاهن الذهب ودره انها سواريل باحق للام والام ولقوا حاضا اذا
اسه بها في حيس وسها ولقوا حاض في كل العمل وولاه الكناج وعلى ذلك لا يرب السبي الا من
لحمه الولد عليه مار لون عسرا او انه عسره ارب الال ولورج المانع واسلمه كحد وحى السوار
وان كان معدون الولد ودره منه بربه حتى لو كان على انه ولا فاصد نولها مراه اسره السبي سوا
صلت السبي وللام او فيه ودره انه اذا ارب منه بعد سبه المراه سبه السب دون الارب وحلم
ولدا را ما حكم المني باللغات فحوى السواريه ودره دول الله برب له عصمه الا ان صلته اوسى
الولا وسوارب المواث باحق الام دون احق الاب ولقوا ودره عصم الوهان منه وهو عهد ولو
دلت نوا من من دلي سبه برب قبل الوان يوارثا باحق الاب اسما فصل في السب في كفاي السراي

والغزل

والغزل جعله مانعا وليس كذلك ودره ان الغزل لا يارب من السب مدسح صرف المال له لئلا في كفايه
وذلك يملكون لئلا في كفايه اولئك في سبه اولئك في ذلوره اولئك في وجوده هذه اربعة اسباب
الاول ان السب في مانعه فرب عا عنه لا يرب منها صانه ولا يرب ما تكلم في السورب منه ودره سبه
عنه وهو قصود السب انا السورب منه فالعقود الذي يعطى من ذلك حاله في السب والرب انما يرب
افنى صبه في مال اذا سب ارب السب سبغه لوجن وله مال التقسم على ودره وان كان عسره في
سبغه فهو حاله فان فاسد منه لونه مسم ماله وان لم يرب فوهان احد هاهنا لا يرب ماله ادا ورجه
الاسا او يوصور وعنه ومانعا وهو ما اورد الاله ودره ان السب في مال الرافعي بعد الاظهر انه اذا هنت
من كالم الحام ان يرب لا يحس السب منه فالدس ودره وعلى هذا فرب من الله بعد من لونه ادها
انها بعد من سبغه والى انما بعد من مانع ودره سبه واحبها انها لسب بعد من من هل بعث في
من يعلم انه لا يحس السب منها او بعض من يرب على الطريق انه لا يحس السب منها منهم من يعلم ذلك
وهم من يعلم ذلك انه السب في مال الرافعي وهو لا يرب وخوران كل الارب عليه قال ومنهم من يقول لا يرب
ماله حتى يرب من يعلم موه فرب ولا يرب من كل الحام كما قال ابن اللسان ومنهم من اعطى الحام كما قال
الغزال فان رادى سبي ان حال في الحوار ان كان السب بالخاص في سبي الحام بالرب وان افسوا
محمورا بعد روصه حذر ان يحسوا العطف بالخاصه الله والافلا بربه كالفلق في كناج امره العنوق في
العدم لم لا يرب ان الله العنق يكون من ولاده لا من سبه واما الرافعي الى انه لا يرب من سبي الحام
بعد الله فقال برب الله الامام من يعلم انه لا يحس السب منها عالا ما د السب فانه ذلك اليوم
ثم اذ ان في الحام موه ودره ودره الوطى ودره سبه ودره سبه من سبه فله ولو طلع لدار في
السب اذ ارب موه فست ربه سبه ودره الا يا صل الحام وهو كاهن واداسه ماله فرب روصه ان
سب قال ان السب في اليوم من اللانم والاله ودره ان اربا ذلك فان السب على الحام مخصوص باصل من
ذلك بعد العطف من السب فرب ولا يرب اعناحه عن اللغات بعد من الله ولقوا وكان ثانيا
فانها وانا يرب العقود فادان له من خاصه ودره عصمه فان علم بعد الحام انه لا يحس الى
ووهو من سبه صرف الوطى الى دره السب الوطى ودره ودره فادان السب لم يرب من سبه والافى
موتها الى ان سب صانه او يرب عقيد موت الكافر ثم ان كان العقود كفاي لم يرب السب وان كان كفاي
عنه فرب حاضا انك تقصا انما يرب من سبه باسوا الاصول ولا يرب من سبه باسوا كفاي العقود
اما وكاهن اخا من سبغه منه سبغه برب منه صانه ومن سبغه منه سبه برب منه سبه برب منه

الى ايام السنين وهو لما سنع من الحاشي والمثل الثاني يوفى منهم ومن العاصب وعلى هذا القياس بيان ولدان
 حتى واج للمثلين المثلان ويوفى الثاني من ولد الاس والواج ولد حتى وان عطف اخص المثل والاراضى
 السادس منها ولد حتى وان عطف اخص المثل والاراضى الثاني ولد حتى ومن عطف
 الاولاد من المثلين ويوفى الثاني منها ومن العزم روح ولد واراضى للروح الرابع ولان السدس والحقى الصف
 ويوفى الثاني من الاله والحقى روح وام ولدان صنفان للروح نصف على ثلاثة من مائة وثلاثون على سبعة
 من مائة والحقى سدس عشر على ان يدرى الدلون لها ارضه ويوفى الثاني روح من اربعة ويخرج من مائة وثلاثون
 للروح واراضى طين ويوفى ثلثه اس وصنفان عطف اخص المثل وكل واحد من المثلين الحس طين العزم ثلثه
 للاراضى وكل واحد من المثلين ثلثه ويوفى منهم نصفهما كلكه النصف الثاني لها سدس ارضها والثاني
 سبعة ارضها ويوفى من المائة والارضى وولد اس حتى دعم للولد الصف ويوفى السدس من المثلين والثلث
 الثاني من المثل ثلثه وسدس اس وولد اس حتى دعم للمثل الصف والولد اس الذي يوفى والى يوفى منها
 العزم ثلثه اولاد اس بعضهم اسفل من بعض حتى دعم للمثل الاعلا الصف والارضى يوفى منه ومن يوفى
 والمثل الثاني من المثل الثاني الخامس في الرد على دوى العروس ويوفى دوى الارحام وولد من
 من احماسا انصافه عند انصاف المثل ثلثه والارضى دوى العروس اولادهم يوفى اهل المثل
 صف فان كان ثلثا واحدا كالمثل والارضى يوفى ثلثه الثاني عند روضه وان كانوا اكر من واحد منهم يوفى
 وان كانوا اكر من صف رد عنهم القاضى من العروس على قدر سهامهم على تقاسم بعد ثلث دوى الارحام هذا
 في غير المثلين اما في المثلين فلا بد منها وانما يدرى دوى الارحام نصفه لاصحابها وثلثها لاهل
 المثل وهو ما ورد في السبع والحقى اوصاف والارحام وقال الوردى في ارضي دونه القليل لانه اخص على العاصب
 وصحبه النوى وبعدها المثل كل ربع مائة ارضه والحقى وهو ما ورد في النوى والحقى مائة ارضه
 وهو يورث الارض الى المثل مائة ارضه والحقى مائة ارضه على ان يورث من دوى الارحام عور كل المثل
 وانما يدرى ارضها عند الاصابع دوى المثلين ارضها على ما حكم للمثل عند الانفراد الثاني في حكمهم عند الاصابع
 الفصل الاول في بيان حكمهم عند الانفراد في الاصابع اولاد المثل واولاد من المثلين اهل المثل
 يورثهم مائة ارضه واثبات الارض بعد المثل منهم الى الوارث فان سواد في الاولاد وكل المثلين يورثون
 من المثلين واحد ارضها على ما حكم للمثلين يورثهم على حسب ميراثهم لو كان هو المثل ومده اهل
 المثل ان يورثهم ان ارضها مائة ارضه لول المثل وان ارضي مقدم على المثل يورث المثل والارضى
 المثل وان لم يورث فان كان منهم من يورث الوارث مقدم من المثل على المثل هذا اذا ارضي منه

الى الوارث فان ارضي المثلين كسب من المثل مع من مائة ارضه بعد ارضها المثل في المثل
 به وصحوا عنه وقال الراضى نصفه ما اورد له اصحاب عدم المثل وان سواد في الاولاد وكلهم دوى نصفه
 خلاف المثل قال ابو يوسف سطر المثل دون من سوط منهم من الاله والاراضى فان في دوى او انا
 سوى منهم وان ارضوا فللدار مثل حظ الانس وقال ابو محمد سطر في المتوسط منهم ومن المثل
 فان ارضوا دلون او ارضه فكل واحد من المثلين يورث نصف المثلين في سطر واحد منها المثل على
 وطون المثلين وعلما كل ولد بعدد اولاده الذي قسم ميراثهم دلوها وكل ارضي بعدد اولاده الذي
 قسم ميراثهم انا ومن المثل من المذكور والاثبات كالمثل من هذا العدد للدار مثل حظ الانس وان
 ان ارضوا في ارضي واحد منها المثل من المثلين الاصلاف كما عدم لما حصل لكل واحد من المثلين
 قسم على اولاد. المثلين المثلين على ما عدم في المثل الاول ولما ارضوا حتى قسم المثل الى الاصابع منها
 على ان يورث نصف المثلين والارضى على ما عدم في المثل الاول ولما ارضوا حتى قسم المثل الى الاصابع منها
 والمثل هو المثل والارضى على ما عدم في المثل الاول ولما ارضوا حتى قسم المثل الى الاصابع منها
 يورث لكل ارضه وكل ارضي دوى المثلين يورثهم الا ان المثلين يورثهم مائة ارضه
 ومن مائة اس المثلين يورثون المثل منها ارضها بالارض والدار المثلين من المثلين ومن المثل
 المثلين يورث المثل الثاني ردا ارضها واهل المثل يورثون المثل المثل من مائة اس
 ومن مائة اس المثل ثلثه ارضها ارضها يورث مائة ارضه من مائة ارضه هذا وان
 ومن مائة اس المثل يورثون المثل من مائة ارضه يورث مائة ارضه من مائة ارضه هذا وان
 للمثلين يورثون المثل منها ارضها بالارض والدار المثلين من المثلين ومن المثل
 مائة ارضه من المثلين ارضها بالارض والدار المثلين من المثلين ومن المثل
 اخرى وعلما سطر مائة ارضه المثلين يورثون المثل المثلين والارضى المثل
 والمثل الثاني للمثلين المثل منها ارضها بالارض والدار المثلين من المثلين ومن المثل
 من مائة اس مائة ارضه المثلين والارضى المثلين من المثلين ومن المثل
 المثل للمثلين يورثون المثل منها ارضها بالارض والدار المثلين من المثلين ومن المثل
 اخرى مائة ارضه المثلين المثلين والارضى المثلين من المثلين ومن المثل
 المثلين يورثون المثل منها ارضها بالارض والدار المثلين من المثلين ومن المثل
 مائة ارضه المثلين المثلين والارضى المثلين من المثلين ومن المثل

سؤال الدخيل إذا لم ينسب إليهم وعد الروس موافقة

مسألة الداهل اذا كان من سهام بعض العبد وعبد
 و سهم مواضع دون بعض من ادوات الارب واربع وعشرون من واربع وعشرون احالام واربع وروطاب
 من ابي عبد وعول ربها وسدسها ال سبعة عشر و ثلث الاحواب وسهام من داخدا وسهام من مواضع
 الله و ثلث الاحواب وسهام من مواضع الارب واربع من ثلث الارب وعول الله بلاء وسدس واسا عشر في اربعة عشر
 الروطاب و هذا الاعداد كلها داخل في الارب عشر و ثلث الارب عشر اصل الارب عشر فاس في اربعة عشر
 اصله الخواص مسألة الخواص اذا كان من السهام و عدد العبد من مواضع

[illegible]

مسألة
سألت المصنف بعض الروس عن بعض الأركان من بعض الروس
في ١١/١٢/١٩١٠ م

مواقع دون بعض وهي الدين العدد اربع صواب وسه وكون احا لا واحد وعشرون احا الام في
ويكون الى سبعة المواقع في الخدان والا حوض من درهم وسها من درهم الاحواز وسها من مواقع بالبرج
الى البرج اربعة عشر مواقع الاربعة المصنف والاحد طالع من السبع والاساسان بعد الاربعة عشر
وردد الاربعة الى اسس والاحد والعشرون الى بلانه وظهر احد في الاحصاء من سبعة عشر في الاربعة عشر
عدد اربعة وثمانين في اصل الشدة عولها على كس ما به وثمانين وثمانين اصله الساس مال الساس

دھرم

وصور الواقعة من السهام وعدد الروس

مسألة السادس مع اسد القاعة من السهام وعدد الروس ورجال
حدان وكس احوال لاد وسبع لام في كل اشعة ونقول ربعه وسدسه الى سبعة عشر وليس من السهام واعداد
الروس مواضعه والاس اعداد الروس غير عدد الحدان في هذه الحدود ثلثون سنة بعد ما في اصل المسئلة يحولها
بلغ ثلاثة آلاف وكس مائة وستين وبها هي حدان وثلاثة احوال لام وفيه احوال لاد في مرتبة
من السهام والروس والاس اعداده العرو نصف الاس في ثلاثة عشر سنة غير بالعدد في كس مصر للاس عشر
واللاس في اصل المسئلة مبلغ مائة وباس منها هي مسألة السابع مع مواضع سهام بعض العرو لادون حدان
وبلغة احوال لام وفيه احوال لاد في مرتبة لولد الام وهم خمسة عشر

القسم الرابع ان ينكح السهام
على اربع من ولا يكون ذلك الا اذا ابدل الكداه على الكداه في يومه فاراد على حد من
مفوز ذلك في خرج الستة اذ لا يكون فيها الا ثلاث فرق الكداه او اضع الام والعصا او ملا من الاحوا
للاب فانه ولا يكون الاكثر من خرج الامى عشر على اربع من الا اذا اراد الكداه على اسس ولا في الاربع
والعشر الا ان الكداه ثلاث او فوق الاربع والحكمه كما عديم في الاكثر على ثلاث من في الناس
والانسان والداخل والمائل والشعر الى سبع ما دلل ثامر عداسا في السهل فدا عيه
معه نصف كل فرد وكل واحد من الثمن من ذلك لظن راسه فاذا خفها اربع من حد كل فرد من اقل
السله في العدد المصروف في السله فخرج بعده الشكر فمالع هو مصد لحد العرس فاسم على عدد
روسم فاكارج من العشر حد كل واحد منهم مساله روحان واربع حدان وسب احوا للاب من اليا
عشر وتحويل الى ثلاثة عشر عدد الكداه الى اسس وعدد الاحوا الى ثلاثة للمواضع من السهام وعدد
النصف فحصل اسان واسان وثلاثة نقط احد المائلين وخرج الاخر في ثلاثة سلع منه خرجها في اصل
محولها سلع ثمانية وسبعين فان للروض في اصل السله ثلاثة عشرها في سته عشر ثمانية عشر من حدها
عليها كحل واحد معه وكان للحدان ثمان عشرها في سته سلع اس عشر ثمانية عشرها على كل واحد ثلاثة
للحوا ثمانية عشر في سته سلع ثمانية واربع عشرها على كل واحد ثمانية اربع روحان وثلاثة
حدان وسب احوا تحول من اربع عشر الى ثلاثة عشر لروحان واسان للحدان ثمانية للاحوا وواحد من
فرد من السله فحصل اربع واربع وثلاثة سلع احد المائلين وخرج ثلاثة في اربعه سلع اس عشرها في اصل السله
ثلاثة عشر سلع ثمانية وثمانين للروض ثمانية في اس عشر ثمانية وثمانين للحدان ثمانية في اربعه

[illegible]

طری

[illegible]

[illegible]

الاسم على الوصل هو
الحوار الوصل هو

باب التوضيح لم يعد من غير التوضيح

[illegible]

ادوارا واساس من قال لم يعط ابي من واحد من الاصناف ولوقال عرس ما سقم يعطيه فادار قال
الصبياع ولذا لو قال عرس يعطى لم يعط الدرسوا اذ قل فيها التام لا يعطى السون والدار قال
الرافعي وهو على الصحيح في ان المعنى لا يعطى الدار في النسخة العظمى بانه لا يملك مع حكمه خلاف في سائر
النسخة للدار فقال الماوردي لو قال عرس من ابي التام او عرسا لاجزاء الدار والابن ومنه ومنه
انه ان قال عرسا ~~في الدار~~ الا الدار وان قالها يعطى التام ارا ان لا يعطى له ولو قال عرسا
ادار اعطى الدار والابن ولو قال واساس لابل او من العرس جاز لهما الدار والابن
ولو قال كلنا او لهما لم يعط ابي واساس الرافعي الى وصية منه قال التام وصايتها ان بالسكن كوصية
من عرسا لهما فاحله والتمس والمكون فالله وصية واحد من العرس ولا يعين ذكره الجمل والابن
ويوصى حصته فمما ان عرسا ما سقم عرسا من ابي التام فان ابي التام كالتبليد وان كان لم عرسا الدار
وان لم يوصى فيها لم عرسا لابي التام والابن فان لم يوصى في اللغة المعروفة من دون واما في
قربان عرسا ما سقم منه هذه الافراد فان مع العرس في الراجح التام ما لا يعرفه هذه النسخة
فالعلة والنسخة منه اكله التام اذ قال اعطوني دارة قال انه مع العرس على كل يادى على
الارض من ابي سقم واسمها اسما في العرس من التام الجمل والتمس قال ان ابي لو قال
اعطوني من قال في الجمل او التمس او اكرم دارة او ابي صغيرا او كبيرا اعطى او منها معا او منها
وايعن الاصحاب على انها لا يعطى دارة من عرسها قال انه ارضا يعطونه وارضهم يعطونه وقال
ابن سراج اما ذلك في مصر لعرضهم واما في بلاد الحبشة الاستعمل الا في العرس قاله في الراجح الا
قربا وقال الامام ابو عبد الله في لفظ الدارة في اللسان وان كانت مملوكة افعاها فدرددت المسما
في ما اذا عرس لوط الدارة كعرس وعرض ان اهلها لا يملكون منه الا ان كان مملوكا فوصى به لا يملكه اهلها منه
الا العرس يملك كل على يوصيه اللسان فدرددت من اللادة او على عرسها منه فدرددت لاصحاب ولو قال اعطوني
داره من دواني ولم يوص له الا حصان من الاصناف الثلاثة للدار الوارث واحد انما ساقا لم يملك
الا حصان واحد عرس وان لم يوص له من غيرها ملكه ويحمل مائة دار لم يملك الا العرس حصته فحمل صحبا وبناتها
على واحد منها ويحمل كعرسه على الوصية هذا كله اذا اكل ان اذ قال داره للدار او للغير والليال لم
يعط الا العرس ولذا لو قال اعطوني دارة ووطرها ولو قال عرسها ووطرها لم يملك على العرس في كل اذ قال
ليملك عليها كل على السعال واكرم الا اربطون سدر عرس العادة فكل من عرسه على العرس من كل قال السون
ولو عرسها كل على كمال العرس نحو ران يعطى قلا او عرس ولم يوص به الرافعي الطريق الخامس

في الوصية بالعرس ومنه مسائل الاول اذ قال اعطوني راسا من راسي او اوصى راسي او اوصى له
راسا من راسي فان لم يوص له راسي سوى الوصية والوصية بالكلية ولذا الوصية منه قال لو قال اعطوني
عرس لكس او اوصى لهما او اوصى له راسا من راسي فادخل الوصية في الوصية بالكلية ومنه ومنه
عنه الوصية بالعرس في ان الاعصار سوم الرب او الوصية والوصية الاول وان كان له ارضا فان لم يوص
معا اعطاه الوارث ما ساقا منهم من ساقا ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
وكذا لكس الوارث في الراجح وان لم يوص له عند الوصية والوصية بالكلية واحد صحب في الراجح ومنه ومنه
الواحد ويحكم الوصية في اذ قال من ساقا من ساقا ولو قال له ارضا يوم الوصية وصدر احد من قبل
سحق الاول للوصية او عرسهم والدارس منه وهاهنا في اكره ان يعطى من عرس ارضه ولو اعطاه
الوارث عند افعال اراد الوصية عرسه لم يوصى به في عرس العرس المراد وصية العرس
الوارث يملك على ما علم به ارادة التام اذ انما اوصى او عرسوا او ساقا او ساقا من ساقا
الوصية وان اوصى العرس جازا في الراجح ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
ومن الراجح وان ساقا من ساقا ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
العرس فيعرف الوارث انه منه احد من ساقا من الوارث او عرس ولذا لو قال الوارث في عرس
في عرسهم وان ساقا من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث ومنه ومنه ومنه ومنه
العرس في عرسهم في عرس الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث
العرس في عرسهم في عرس الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث
لذا عرس في عرسهم اذ ساقا من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث
من عرس الوارث ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
ولذا اذ ان من الوارث والعرس ان ساقا من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث
ولو ساقا من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث
من اعطوه راسا من راسي فان لم يوص له راسي سوى الوصية والوصية بالكلية ولذا الوصية منه قال لو قال اعطوني
عرس لكس او اوصى لهما او اوصى له راسا من راسي فادخل الوصية في الوصية بالكلية ومنه ومنه
عنه الوصية بالعرس في ان الاعصار سوم الرب او الوصية والوصية الاول وان كان له ارضا فان لم يوص
معا اعطاه الوارث ما ساقا منهم من ساقا ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
وكذا لكس الوارث في الراجح وان لم يوص له عند الوصية والوصية بالكلية واحد صحب في الراجح ومنه ومنه
الواحد ويحكم الوصية في اذ قال من ساقا من ساقا ولو قال له ارضا يوم الوصية وصدر احد من قبل
سحق الاول للوصية او عرسهم والدارس منه وهاهنا في اكره ان يعطى من عرس ارضه ولو اعطاه
الوارث عند افعال اراد الوصية عرسه لم يوصى به في عرس العرس المراد وصية العرس
الوارث يملك على ما علم به ارادة التام اذ انما اوصى او عرسوا او ساقا او ساقا من ساقا
الوصية وان اوصى العرس جازا في الراجح ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
ومن الراجح وان ساقا من ساقا ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
العرس فيعرف الوارث انه منه احد من ساقا من الوارث او عرس ولذا لو قال الوارث في عرس
في عرسهم وان ساقا من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث ومنه ومنه ومنه ومنه
العرس في عرسهم في عرس الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث
العرس في عرسهم في عرس الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث
لذا عرس في عرسهم اذ ساقا من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث
من عرس الوارث ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه ومنه
ولو ساقا من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث احد من ساقا من الوارث

١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠

٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠

الهدية ناسه الدعاء ساد من الذي وسال الله سركه فان الحج عن الدين سر عبد السلام ولما هالقه
بالا الاصحاب سمع الهدية عن النبي والصدق نواب من لم يملك الله ما سنانه اعرها
للمنايع وبقيت فيها المستودع له وعمر ضاقت العين انه لو استبطا ان عينا او عينها او عمر
سبحي او دين محكماء عن بعد سوره في النوار البت قال الراوي ولا يحسن هذا وقد اختلف
فيكون في روى وهو محقق في اثار النبي عن النبي وقد اختلف في عادي حوار المعية عن عمر بن الخطاب
انه لا يجوز المعية عن عمر بن الخطاب في اثار النبي او في اثار النبي واما العسل فلا يصح عن النبي
او اثار النبي بل عن النبي في النوار سوا كان العسل واما ما واحدا من عسله الافي والاصحاب قال
الافي وارضوا بوصول الله بلسه صرا العسل ولا يصح في اثار النبي وقال النوار في روى ان سار له النبي
في النوار وروى عنه ان العسل سمع عن النبي في النوار ان يعرف ولو اختلف في عمره وروى في العسل
عن النبي في روى العسل عنه وقال النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
عن النبي في روى العسل عنه وقال النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
عن النبي في روى العسل عنه وقال النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
ما هو له تعالى انا ما صل السبع اوسب من ليله الا ان كان في النوار في النوار في النوار في النوار
والعسل سمع في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
لا بل لو سمع في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
فالاصل في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
اصاله دارنا فادراكها النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
عنه سوانا في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
لست في العسل في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
وله اسماطه خاصا دارا من روى في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
واما ما كور الاطعام والدين وروى في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
اصح عنه فانها في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
الاجرا والافي القطع بالسبع وان روى في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
فولها في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار

الى الطعام واسمها ان العسل منه ما سركه اقل الحاصل الاخر من وقته اليه والافي له من اثار المال وعمر النوار
فما اذا روى بالنوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
البيت وهو يوافق الوصف ان قال ولما لو كان عليه حرا الصمد فاطم وهو يوافق على الصوم انا الصوم فلا يطوع
به عن النبي ولا يصح راحه عنه على كبره الا في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
لهي احديثه وروى ان النبي في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
ولو روى في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
عن النبي في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
لحرون وقالوا سمع عن النبي في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
وانما في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
حج عنه ولم يسمع احد النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
للأصفي في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
يدخل قال العسل في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
ولو استعمل في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
وان لم يوص به واما الاصل في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
يقول سنان في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
مما له عليه في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
يدل المال في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
السرير وهو لا يعود الى النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
عنه روى في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
الغراء له قاله في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
لعل ان قال في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
عليه فان يلقه في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
فما اذا روى في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
لها روى في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار
وعلى في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار في النوار

انما حصل القول على قول حصول الملة او من جهة المول على قول السبب ويسرى الى ما فيه ان كان مورا انما
تعد بها الموصى له ان قبل الوصية ولولا ان ردّها وان قبل الاصل او لا قبل تصدّد وصية الوارثين
فلو اعنى الاصل تصدّد قبل قبول العرب فان لم يعمل العرب اسرعه وان قبل فلما الملك حصل المول
بعد ان انه عسى على العرب ويسرى وان عسى الاصل غير ما عسى على العرب تصدّد للوصية وان قبل
بالقول بعد ويسرى الى صفة العرب ولزوم فيه تصدّد الرابع اوصى سبب في ردّها وان عسى
كلاهما في اللب الذي اسرعه من ردّها او ورثه من اي بطريق بعضها مسجعا فان كان الذي وصى به مطلقا
عن فلما وان اطلق فاسمى لها فان لم يكن له غيرها فالموصى له ثلثه وهو السبع ودرجه بعضهم اسفل
لكل من الوصية ما لو اوصى له سبب عند فتاح ثلثه حصل في الملة المستدل بها وهناك ايضا والكلان فلكلان
فما اذا اخرج السبب من الملة من احد هل يحصى بصدقه ام تسع قال الداعي وسنظم ان سمي احد الكلاص على
الاخر او يقال هو هو والمان المطع بالاول والثالث المطع بالثاني ولو وقع مثل ذلك في الوصية اخص
بصدقه على الصحيح ويصل بطريق الوصية وصدقه اسرع الملة ما اذا قال اوصى له سبب هذا العدد فانما اذا
قال اعطوني ثلثه تقطع ثلثه الثاني بطريق الوصية او صلب سبب لا لا العبد الملة او اعطوني
ثلاثة المطع ما سمي اسما من الملة من الوصية الا في ثلث الثاني ولو اوصى بثلث صلب ثلثها فان لم يكن
الثاني قطعا قاله القاص والمول والرابع في ثلثه في الامم بعض ان له ثلث الثاني الخامس اذا
اوصى بثلثه ثمانية فالفرا والساكن واسا السبل والكل في حواره على ان عسى ثلثه لثالث طرعا احدى انه
يسرى على ثلثه ولو كان ان حواريه فالوصية اول وان سبعة في الوصية وهناك والثاني ان بها القول في الرد
فان سبعة فلم يكن في اللب ومن سبب لا قبل او سفل الوصية قد وكلنا او اياها وقد مر انه لو عسى في الرد
عسا اوصى لو لم يكن فيه قدر بطلان قطعا السادس لو قال لامة اسرعه على ان يرد في اذان دس على السلام
لم يعنى حتى يعمل بعد موته فان ثلثه عسى ولا يرد بها ان لا يردج ويلو بها ممها قال الامام هذا بعد في شرط السبا
على الاسلام وسعى ان لا يردج القول في الصور من ذلك هذا ان تصدّد رواها على الاسلام فببني ان لا يعنى
حتى يموت سبب فببني انها عسى عند وجود الشرط ولذا لو عطف العرب بطلان ان سفل ان لا يعنى الا القول
في جمع العرقان في ثلثها صهي ان انها لم يعنى وقال الماوردي لو اوصى بثلثها على ان لا يردج عسى في
هذا الشرط فان يردج لم سفل العن والكاج ورجع عليها بثلثها لم يردجها الزوج لم سفل اسرع
القيمة ولو اوصى لام ولان قال على ان لا يردج اعطيت الاول فان يردج اسرع منها عدى العن السابع
له ثلثة سبعة دردي ووسط واوصى بكل يوم لرض وثلث احدى قبل يوم الموصى او بعد واخذ الموصى

لم في غير الثالث قال الرضا في موفى حتى تصفوا او قال ابو علي السفي لموصى له بالاردي سارعه
مع الموصى له بالاحود على المارعة لكل منها مع الموصى له بالاردي سارعه فان يردج صلبه الاحود كمالها
وباسمها المول وسلم الاردا الى صاحبه الاردا الملامس وان يارعه الموصى له بالاردا في اردا المول
المارعة كمالها وباسمها وسلم الاحود الى الموصى له بالاحود الملامس الخامس لو اوصى بثلثه عسى
فاسرى الوصى ان عسى فاعنى عن الوصى احر اسوا كان العن بطريقا او اصادا لو اسرى
واعنى احره ان كان بطريقا ولا يحسن ان كان واصلا السابع ادعى اسان ان ردّها اوصى له سبب
بصدقه احدى ثلثه دون الاخر قبل يلزم المصدق بثلثه حصه ام بثلثه كسب المالة في وهناك من القول
فما اذا اوصى بثلثه بثلثه ولكن الاخر ولو صدقه الاخر في السدس لزمه نصف السدس وبما لم يرد
مقدومه في ثلثه وهناك احدى السدس والثاني ثلثة ارباع الثلث وهو الربع العاشر اوصى
بعد ليرد لغيره وساقى الثلث تصدّد العدد يوم المول فان كان قدر الثلث او اكد بطلان الوصية بعد ان
كان اقل ان كان ثلثه ثمانية والثلث ثمانية وكسبون فليرد وكسبون فلو تصدّد ثلثه العدد بعد المول
وقبل مص ردّها فصار ثلثه سفل لم يعط ردّها غير الخمس وثلثه العدد سفل في الرد وثلثه
بالعن فالثاني الثالث ولوراد في ثلثه على المالة بعد المول وقيل العن فصار ثلثه عسى لم يرد
عمر وعلى الخمس ولو مات العدد قبل مص الموصى له به لم يطل الوصية ساقى الثلث ويوم العدد يوم
موت الموصى وان مات في صاء الموصى بثلث الوصية واما الوصية بالمان فان حواريه في ثلثه العدد لو
صلى في يوم موت الموصى الى تعداد الثلث بثلث الوصية بالمان فليعلم بطلان ان ثلثه لا سفل الملة
كانت الوصية مائة ورجع فيها الى قول الوارث مع عسى ان لو رجع قاله الماوردي اعاد
اسرى سفلها من دار وثلث ثلثه السبعة فاوصى به ليرد واصل السبعة بالسبعة بطلان الوصية وكان
المن للمورث لا للموصى له العن السابع في الاصطاح الخامسة وفيه على الاول اذ اوصى بثلث
بثلثه وله اس لارعه عسى وكتب بالنصف فان لم يرد بها الا ان دون الى الثلث وكذا الوارث له اسان
ما وصى بثلثها او سفل فاوصى بثلثها عسى وان لم يكن له اس اوله اس عسى وارث ليرد او ليرد الوصية
ولو كان له اسان واوصى بثلثها او سفل بثلثها عسى ان فالوصية بالثلث وان كانوا ثلثة بالربع فان
فانوا ليرد السدس وعلى هذا العاشر والمائة مربعة بعد التسعة لادبها ولو اوصى بثلثها عسى
فالوصية بالثلث وفيه وجه انها بالربع وكسرى الوصية ما اذا كان له احب مع عسى او دونه واوصى له بثلث
فما اذا كان له احب من ام واوصى بثلثها عسى الموصى له السدس او صلبه ولو كان اسان واوصى بثلث

وخرج من قبلها من علم من علمه الا انه والعدد من علم من علمه ولا فخر له ان لا يعلم
انه لا يعلم الوصية الاطاع او امكن وهو من علم من علمه لا يعلم من علمه
هذه الامور وقد اذ كان في الوصية من علمه الامور وان لم يصح الحكم وهو عرسه
عدا رد الحكم فانها اذا كانت معصية فاستعمل احاد الناس بخوار انوارها ورد على بالها من غير
صالح قول من علم من علمه والبطر في الناس في انفس او كان الوصية واصحابها النظر الاول في
اصحابها وهي اربعة الاول الوصي بشرط فيه شرط الاول التكليف فلا يصح الوصية للوصي
والا محمول وان لم ير من صوره قال الماوردي من يصح الوصية الى النفس بعد بلوغه اذا كان لها فاعل في الحال
ان يوصي بل من علم من علمه الى انفسه او امكن في اكل ان الوصي اليه اذا بلغ لم يصح ولو اوصى الى
من علم من علمه او امكن في صحتها ولو اوصى الى غافل في حال فان قام الى موصي الوصي بطلان وان
استطاع من قبله فوكلها بحول على كليات الا ان في ان الاهلية بعمر يومين الموت والاوصاء او يوم الموت خاصة او
فيها وبما فيها والاصح الاول وهو الروايات التالية وقال انه المذهب الثاني اكره ملائحة الوصية الى عبد
سواء عتق وعبد عمن وعبد الوصي عليه وسواء اذن له من قبله في ذلك ام لا والمكاتب والذين يبيعون ولدوا
بغير علم من علمه وان كان في الوصية الى من علم من علمه او امكن وهو عرسه من علمه وكان مبدان على ان الاهلية بعمر
ثاني يوم وفيه الاوصية الثلاثة وفيه طر من علم من علمه ان كان يوم الوصية ليس بعد ايام صار بعد ايام الموت فان كان
الوصي عالما بحاله يوم الوصية وان كان جاهلا فوكلها في الوصية الى المراء فالصل ولو اوصى الى الله تعالى
والى ربه على الرابع من علم من علمه في الوصية لله تعالى ولغيره في وصية احداهما الى ربه والثاني الى الله
والى الحكم الشرط الثاني العدالة فلا يصح الوصية الى فاسق ولو عرج حال الوصي بعرضه عن الوصية طر
كان قبل يوم الوصي انفس على الاوصية المستعينة في ربه المصاد الاهل وان كان بعد يومه فان عرسه عرس
على المذهب قبل لا يعمل الا يعمل الغاض فان باب رعاون اهله لم بعد الوصية على المذهب والقيم القوي
مصلحة الحكم فان الوصي في ذلك والغاض يعمل بالوصي على الاوصية والاعود ولاست التوبة على الاوصية اذا كان
واحد في انفسها بالوصي طر والوصي الطمع بالوصي الماعن المظ في انفسها عن المصير وكهف وصية طر
يعمل ان يبيع الحكم المال منها في شرط في انفسها فانها انما عادت ولاست على الاوصية قبل لا ولاست عودها على
انفس الغاض بعد عودها على الاوصية فان رعاون الله سبحانه اطمان وادخل في الاول بعد التسع قبل ردة
من قبله او كان وان يصير عرسه العرس للكون والاغا عام الامام عرسه فان افاق لم بعد ولاست على الاوصية
وكذا في الحكم واللات واخذ يعود ولاست بالافادة ولو كان من علم من علمه ولاست على الاوصية بالافان

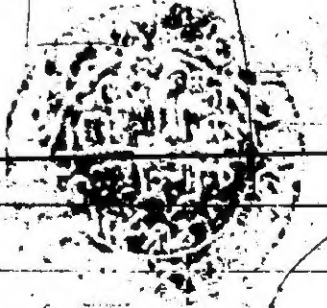
كان

فان اما اوصدا برافعة من علمه وان كان عرسه لم يربط الوصي بعد الى الحكم ثم رده الحكم عليه والحكم
بعد بلوغه ثم رده بولاية علمه ان اراد والاوصية بعين واما الانام فلا يعمل بالمعنى في اصح الوصية
وان امكن استبداله من علمه فان علمه اهل العقد طر قبل ان يربط ساسه لم يخلع وان لم يخل
صلى وصح كرامة الاعمال ولو علم فان كان حيا مطلقا او مستطاعا ورث الا انه اهل العمل وان كان له
من علمه وعلمه وادخل عرسه فان افاق فالتالي على ولاست فان العرس الا ان عرسه في الاول
وصية طر الاعمال الغاض في علمه من علمه ردة المارد العصور والوداع والعوارى وصية طر
من علمه في التوبة وليس من العلم اهل الاب والوصي من مال الطفل للفرق بين والافاد عرسه طر
الرد بما سدم الشرط الرابع الاسلام وحسن دل عدا سراط العدالة ان الكافر يدعون عدلا في ربه مروج
اسمه عند الجمهور وقال الحكمي لا عدالة مع الكفر والكفر بالبر المسمى في علم من علمه في ردة اسفه وشرطان الوصي
الاسلام اذا كان الوصي او الوصي علمه نسلا ولما عرسه في ربه الى ربه في ربه الكافر فان لم يربط الوصي علمه
في ربه لم يصح الاوصاء وان كان عدلا في ربه عرسه اصح من علمه وساء بعضهم على كليات الا ان في ان الكافر هل
يرجع اليه العاقل او المظ في ساق في ربه ولما الناس لاني فان علمه ردة وهو المصير في حال
وصية والافاد والافان من علمه وطرد في الوصية فلا يعمل الحكم فان علمه في ربه كذا لهم
هنا في ردة مروت ولاست الكافر على ردة الكافر وبما لاست وقال الماوردي ان لم يربطوا السبا
او رافق على انفسها طر فان رافقوا السبا لم يربطوا عليها وسطره في ربه السبا ولاست الكافر وكور
وصية الدرس الى السلم فكلها في ربه لا يصح عدم اهلية ولاست الوصي والكافر ان كليات رافق الى كليات
في اهل شرط في مروت ولاست السلم على ردة العدالة الساطية لم يربط الكافر ولو اوصى مسلم او ربي الى ربي
والكلها في مروت الوصي ردة العصور او الوداع وكورها هو كذا سدم في ردة الغاض بل بعد اعتراله بالحق
الشرط الخامس كفاية النصف فلا يصح الوصية الى من عرسه عن المصير ولا يربط اليه لست او ربي او علمه
يعمل او عرسها وان كان عدلا وقال الماوردي لو اوصى الى نصف حكم الحكم انفسا وهو موافق لما ساق اذا
طر النصف ولو وصف طر الوصي رافق كفاية وعرسه في ربه او سادس في ربه او نصف في ربه
بعد من يقوم بذلك في ذلك كله ولاست في ربه كليات ما اذا عرسه بالنسب وكذا في ما اذا وصف الحكم فهاو طر
علمه ذلك فان لم عرسه واما عرسه في ربه فان الماوردي ليس للحكم النصف عن لانا والافاد في ربه
على انفس او اوصى وعرسه في ربه عند العرس او كفاية في ربه في ربه ولما الاوصى اسكساف على اس
الحكم الا ان له واما الوصي في خوار اسكساف عنه وعرسه لانا فان رافق عرسه ان على الحكم اسكساف حاله

لقد سجد الوصايا بل ان كان لها وصي بعدها والا يولها الحكم والال اولى ما في الاطفال وصفا
الناسي وادم عليه انه يجوز تعليق الوصية على المذهب كالوصية بالمال كقول الوصي اني اوصي فلان
بعد اوصي ال فلان او وصي الوصية فلان الى ان يبلغ ابي فلان رسدا او عدم من سبع
بلغ ادم الوصية او قال اوصي فلان الى فلان فادام الوصية فلان فلان وصفا بعد ذلك
وصية وصفا به الوصية وحرمة الوصية انما في الوصية لا في الوصية لانه ان يوصي بدينه الى
عن ان جعله وصفا من جهة الوصية او لم يجعله من جهة الوصية بل من جهة الوصية بل من جهة الوصية
اصح ان يوصي بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
فلان طريق الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
العاصم في الوصية والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
ادب الله ان يوصي الى فلان بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين
اصدا في الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
وصية اوله وصية بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين
من سبب اوصي الى فلان بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين
صح الدعوى بالناسي وهو كالمال لو كان له دين ولم يعل عنه في الوصية
لعله وكل من يعل في الوصية بالدين والوصية بالدين
فانزل الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
الوصية بدينه وهو الموصي بالدين والوصية بالدين
وسعد الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
رد العصور والودائع والعقارات والوصية بالدين والوصية بالدين
بالعقود والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
العقود والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
يجوز الوصية بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين
كان احدا بعد الوصية بالدين والوصية بالدين
معناه كماله بل الوصية بالدين والوصية بالدين
ولذلك يعل في الوصية بالدين والوصية بالدين

لقد سجد الوصايا بل ان كان لها وصي بعدها والا يولها الحكم والال اولى ما في الاطفال وصفا
الناسي وادم عليه انه يجوز تعليق الوصية على المذهب كالوصية بالمال كقول الوصي اني اوصي فلان
بعد اوصي ال فلان او وصي الوصية فلان الى ان يبلغ ابي فلان رسدا او عدم من سبع
بلغ ادم الوصية او قال اوصي فلان الى فلان فادام الوصية فلان فلان وصفا بعد ذلك
وصية وصفا به الوصية وحرمة الوصية انما في الوصية لا في الوصية لانه ان يوصي بدينه الى
عن ان جعله وصفا من جهة الوصية او لم يجعله من جهة الوصية بل من جهة الوصية بل من جهة الوصية
اصح ان يوصي بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
فلان طريق الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
العاصم في الوصية والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
ادب الله ان يوصي الى فلان بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين
اصدا في الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
وصية اوله وصية بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين
من سبب اوصي الى فلان بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين
صح الدعوى بالناسي وهو كالمال لو كان له دين ولم يعل عنه في الوصية
لعله وكل من يعل في الوصية بالدين والوصية بالدين
فانزل الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
الوصية بدينه وهو الموصي بالدين والوصية بالدين
وسعد الوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
رد العصور والودائع والعقارات والوصية بالدين والوصية بالدين
بالعقود والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
العقود والوصية بالدين والوصية بالدين والوصية بالدين
يجوز الوصية بدينه الوصية بالدين والوصية بالدين
كان احدا بعد الوصية بالدين والوصية بالدين
معناه كماله بل الوصية بالدين والوصية بالدين
ولذلك يعل في الوصية بالدين والوصية بالدين

ان سببا اربعة لعلم ان هذا صنف ولما بعد الصنف دخول الصنف فاجده اودع ملك المال في عمره في سبب
 ويحتاج الى ثلاثة لكون لكل من مثل الصنف العروس بعد بعض من الواحدة اربعة وهذا هو الحكم الاول
 ثم جعل المال في حقه وجعل الصنف منها اربع وطلع ملك الثاني الى عمره من اربع ويخرج جميع الى سبب لكون لكل من
 مثل الصنف العروس بعد بعض الواحدة من اربعة وهذا الحكم الثاني والحكمين جميعا يعطيان بسوطة اقلها
 من اربعة سبب ثلاثة فحفظها ثم صهرت المال الاول في الحكم الثاني لكون سبب عشرة وصهرت الثاني في الحكم الاول
 لكون سبب اقل من الثاني على اربعة سببها على الثلاثة المحفوظة خرج من البقية ثلاثة وثمانين
 اربعة ما صهرت في ثلاثة لكون اربعة وهو المال ثم صهرت الصنف الاول في الحكم الثاني لكون اربعة صهرت
 الثاني في الحكم الاول لكون سبب اربعة من الاكبر سبب اربع على الثلاثة المحفوظة خرج من البقية
 واذ كان الحكم الثاني الصنف عد مع اربع وعشرين الى ردد وثلث الثاني ثلاثة الى عمره سبب ستة لكون واحد
 اربع وهذا اذا اثار الورثة فان الوصية رابونان على الملك ولتصرف على هذا الطريق وليس طريق
 البقية من طريق الحكم الثاني الفصل الثاني في الوصية عرس حر من المال في سبب بعد الاصل او بعضه
 سبب ثلاثة سبب واحد من سبب صنف اذ لم يلزم سبب فاسبق من ملك المال بعد الصنف بعد ذلك
 المال بعد ذلك ملك ولكن ملكه في سبب صنف واحد الصنف لكون اربعة واذ كان الملك اربعة كل المالكين
 باسند وملك المال اسعير على ردد واحد او عمرا واحد او هو ملك الثلاثة من ملك المال سبب سبب
 صنفها الى ملك المال لكون عرس وكان سبب ان لكون ثلاثة لكل من مثل الصنف العروس وصدرا على ما
 حسب سبعة وهو الحكم الاول ثم صدرا الملك في جعل الصنف اربع يدفع الى عمره واحد سبب سبب
 ردد على ملك المال وهو عرس على هذا السبب سبب اربع وكان سبب ان لكون سبب لكون لكل من سبب اربعة
 على الواحدة سبب وهو الحكم الثاني ثم سبب لما اجدنا اربعة ردد على الواحدة سبعة ولما رددنا سبب عرس
 الحكمين فلعلم ان كل سبب ردد سبب عرس الحكمين سبب وصدرا من الحكمين سبب فبريدنا فجد اسم لكون
 اربعة سبب صنف ملك المال الصنف منها باسند وصدرا المال ثلاثة وثمانين وسمي هذه طريقة الكايع الصنفين
 وطريقة الكايس



مكتبة مصر العربية
 جابر و قديم
 دار الكتب المصرية
 منصور
 عبد القادر علي محمد
 1985

رقم الميكرو فيلم

عنوان المخطوط :

حواشي البير

المؤلف : أحمد محمد حبيب إلى الحرم القر

المحررون : أحمد محمد حبيب القسولي (٥) ٦-٧-١٩٧٠

الأجزاء :

المجلدات :

أوله : كتاب المورد ربيع وكن بعد المن الموهو

محمد أسامة السطوة والاسداع الاسامة

تاريخ النسخ :

اسم الناشر :

عدد الأوراق : ٦١٠ المقام : ١٨٧٢

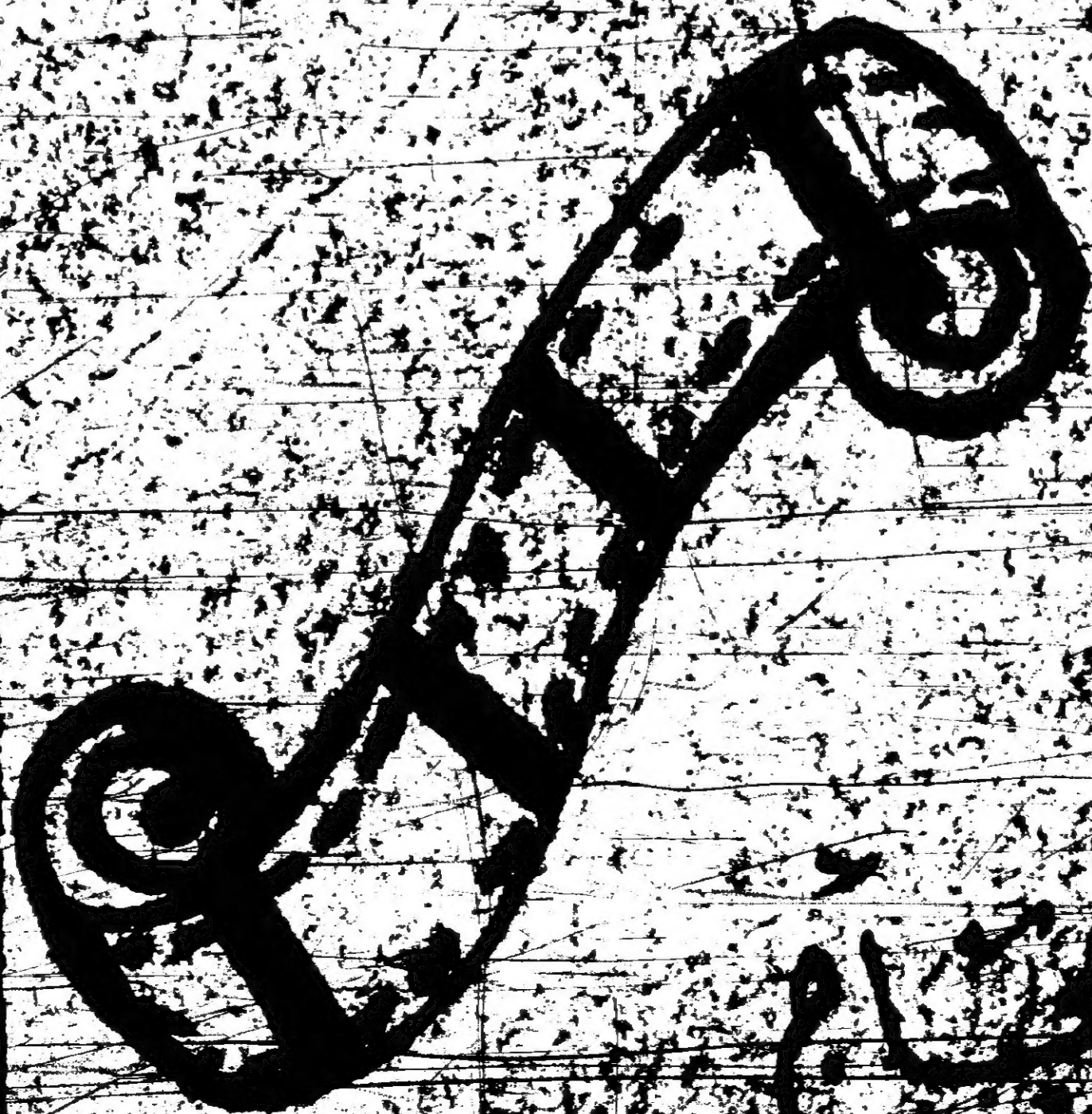
ملاحظات اوله كتاب المورد ربيع

الرقم والفن

فقه شافعي

٨٢

٦٨٧٥



جمهورية مصر العربية
على راسها
دار الكتب المصرية
المصر
عبد القادر بن محمد